العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Itqan Journal of Humanities
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/575
ISSN: 3105-1073 (OnIne)
المجلة معتمدة بالترقيات العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العراقية (46404-1410) في 2026/4/27

العلاقات الصينية – الامريكية بعد الحرب الباردة

م.د. ذو الفقار جميل جاسم

وزارة التعليم العالي – دائرة البحث والتطوير

Sino-American Relations After the Cold War

Dr. Dhulfiqar Jamil Jassim
Ministry of Higher Education - Research and Development Department
ttttthhhhh41@gmail.com

الملخص

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، شهد العالم تطورًا هامًا: بداية الحرب الباردة بين الكتلة الغربية، ممثلةً بالرأسمالية الأمريكية، والقطب الآخر، الاتحاد السوفيتي السابق، ممثلًا بالاشتراكية والشيوعية. وتطور الصراع عبر سلسلة من الأحداث والتطورات السياسية، مما قسم العالم إلى معسكرين، كلٌّ منهما وفقًا لمصالحه وانتماءاته السياسية. بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١، برزت قوة سياسية جديدة في آسيا: جمهورية الصين الشعبية، لتصبح قوة مؤثرة في صنع القرار السياسي العالمي. وعلى الرغم من امتداد العلاقات الصينية الأمريكية لأكثر من ثلاثة عقود، إلا أنها ظلت تتسم بالتقلب والخوف والقلق.السؤال الرئيسي لهذه الدراسة هو الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة والمعالم الرئيسية في تطور العلاقة بين الصين والولايات المتحدة بعد عام ١٩٩١. كما أنها تبحث في طبيعة المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية بين البلدين، وما إذا كانت الصين ستصبح طرفًا مباشرًا في الصراع مع أمريكا، والآثار السلبية المحتملة لهذا الصراع على العالم.

الكلمات المفتاحية: علاقات– الصين– أمريكا– الحرب الباردة

Abstract

Following the end of World War II, in 1945, the world witnessed a significant development: the beginning of the Cold War between the Western bloc, represented by American capitalism, and the other pole, the former Soviet Union, representing socialism and communism. The conflict unfolded through a series of political events and developments, dividing the world into two camps, each according to its political interests and affiliations. After the end of the Cold War in 1991, a new political power emerged in Asia: the People's Republic of China, becoming an influential force in global political decision-making. Despite the extension of Sino-American relations for more than three decades, the relationship has remained characterized by fluctuation, fear, and anxiety.The central question of this study is the period following the end of the Cold War and the key milestones in the development of the relationship between China and the United States after 1991. It also examines the nature of the economic and technological competition between the two countries, whether China will become a direct party in the conflict with America, and the potential negative repercussions of this conflict on the world..

Keywords: China-US relations during the Cold War

المقدمة

شهد العالم بعد انتهاء الحرب الباردة تحولات عميقة في بنية النظام الدولي، أبرزها صعود قوى جديدة أعادت تشكيل موازين القوة العالمية. وتعدّ الصين أحد أهم هذه القوى الصاعدة التي استطاعت خلال عقود قليلة الانتقال من دولة نامية اقتصادياً إلى قوة عالمية تؤثر في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وفي المقابل، واجهت الولايات المتحدة – بوصفها القوة المهيمنة بعد الحرب الباردة – تحديات جديدة فرضتها التحولات الجيوسياسية، وفي مقدمتها صعود الصين. وقد أدّى هذا الواقع إلى نشوء علاقة معقدة تجمع بين التعاون والتنافس والصراع المحتمل،

مما جعل العلاقات الأمريكية–الصينية أحد أهم الموضوعات التي تحظى باهتمام الباحثين وصنّاع القرار على حد سواء، لما لها من تأثير مباشر على مستقبل النظام الدولي واستقرار الاقتصاد العالمي.

إشكالية البحث

رغم امتداد العلاقات الأمريكية–الصينية لأكثر من ثلاثة عقود بعد الحرب الباردة، فإنها لا تزال تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، حيث تتداخل فيها اعتبارات الأمن القومي والمصالح الاقتصادية والنفوذ الدولي. ومن هنا تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي:

كيف تطوّرت العلاقات الأمريكية–الصينية بعد الحرب الباردة، وما العوامل التي حكمت مسار التنافس والتعاون بين الدولتين خلال هذه المرحلة؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، أهمها:

–ما أهم محطات تطور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة بعد ١٩٩١؟

–ما طبيعة التنافس الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدين؟

– هل يتجه العالم نحو صراع بارد جديد بين الطرفين؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الناحية الموضوعية لان العلاقات الأمريكية–الصينية تمثل أحد أهم محركات السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين، وأي تغير فيها ينعكس على الأمن والاستقرار العالمي. يساهم البحث في توضيح طبيعة العلاقة بين قوتين عظميين عبر تحليل اتجاهات التنافس والتعاون.

فرضيات البحث

يمكن أن يستند البحث إلى الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: صعود الصين اقتصادياً وعسكرياً أدى إلى تعميق التنافس الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة.

الفرضية الثانية: رغم التوترات القائمة، فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يمنع انزلاق العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي–التحليلي الذي يقوم على تتبع تطور العلاقات الأمريكية–الصينية منذ عام ١٩٩١ حتى الوقت الحاضر، وتحليل المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية المؤثرة في هذه العلاقة. كما يستخدم المنهج الوصفي في عرض الأحداث والاتجاهات، والمنهج المقارن في تحليل مواقف الدولتين من القضايا الاستراتيجية المشتركة. ويستند البحث إلى مصادر أكاديمية متنوعة تشمل الكتب، والدراسات العلمية المحكمة، والتقارير الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

هيكلية البحث:

قسم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة فكان المبحث الأول يتكون من مطلبين جاء بالمطلب الاول: عالم ما بعد الحرب الباردة، أما المطلب الثاني جاب بعنوان: نشأة العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة. اما المبحث الثاني يتكون من مطلبين تناول الاول: مقومات القوة الاقتصادية والسياسية لأمريكا. أما المطلب الثاني: قومات القوة الاقتصادية والسياسية للصين. اما المبحث الثالث كان بعنوان: شوب تصادم بين الولايات والصين. وأهم المصادر التي اعتمدت عليها الباحثة هي: رسالة ماجستير لخضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية. إضافة إلى سوسن حسين، خلاصة بحث فرانسوا هيزبورج "الدروس الاستراتيجية لحرب الخليج". وحيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، والكثير من الكتب العربية والمترجمة والمجلات.

المبحث الأول

المطلب الأول : عالم ما بعد الحرب الباردة

عند بزوغ فجر العقد الأخير من القرن العشرين اختل ميزان العلاقات الدولية وفرغت الساحة الدولية إلا من لاعب رئيسي وأحد ليعلن بدء نظام عالمي جديد أحادي القطبية يبدأ تسجيله لوقائع وأحداث المرحلة الجديدة من تاريخ الإنسانية (سعيد، ١٩٩٤: ٣٠–٣١).لقد لعبت نهاية الحرب الباردة دوراً في تغيير مسارات السياسة العالمية المعاصرة، إذ لم تعد السياسة العالمية تعرف أساساً بصراع عقائدي – عسكري بين مركزي قوة مهيمنين تتحكم بهما على التوالي قوتان عظيمتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ولكن حدث تغير دراماتيكي على الساحة الدولية (داين– لنيل– سميت، ٢٠٠٤: ٤). فقد توجهت الأسرة الدولية للاهتمام بمشاكل البحث عن نظام مالي جديد وأوجه التفاوت في الثروة بين

الدول المتقدمة والدول النامية والقضايا البيئية بعد أن كانت تسيطر عليها مشاكل ناجمة من العلاقات بين الشرق والغرب ، والصراع العقائدي بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية– اللينية، وكذلك دبلوماسية الأزمات وما إلى ذلك (ماندل، ١٩٩١: ٢٣١)؛ فعندما بدأت مرحلة الانهيار تلوح في الأفق السوفياتي بدأ الحديث عن إمكانية قيام نظام عالمي والإنسانية في عهد جديد سماته الرخاء والتكافل والديمقراطية (us.department of state, 1990: 24.إن انهيار الاتحاد السوفياتي أدى إلى أحداث تحولات جذرية في التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية على المستوى العالمي ، والتي أخذت هذه المتغيرات ذاتها تشكل تحولات مماثلة في ظاهرة الصراع الدولي ، وأن هذه الظاهرة كانت تتحدد دائماً في ضوء هيكلية النظام الدولي وعلاقات القوة السائدة فيه ، وقد أدى انهيار نظام القطبية الثنائية الذي كان سائداً في مدة الحرب الباردة إلى توليد مصادر جديدة للصراع الدولي على مستويات عديدة ، مما تسبب في إنهاء الحاجة إلى المناهج العالمية الشاملة للأمن، والتي كانت تمثل مطلباً حيوياً في ظل التنافس بين خصوم استراتيجيين قادرين على التحرك والتفاعل على امتداد الساحة العالمية (Lawrence, 1991: 20). فادت هذه الحالة الى نشوء العديد من التحديات في البيئة الدولية، فانتهاء الحرب الباردة قد شكل منطلقا للعودة الى ظاهره التعدد مصادر الصراع الدولي(Joseph, 1992: 12).ان التصنيف الرسمي القانوني والسياسي لنهاية الحرب الباردة ونهاية الاستقطاب الثنائي قد تمثل في حدثين مهمين هما: قمه (مالطا) عام ١٩٨٩ التي تعد بداية التنازل السوفياتي وانهيار نفوذه واعتراف (غورباتشوف) بأحقية تحرير دول اوروبا الشرقية من نفوذه ومؤتمر باريس الذي عقد للمده من ١٩ الى ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٠ والذي رسمياً وعملياً نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي (موسى، ١٩٩٦: ١١٠). فالتحول الذي نتج عن نهاية الحرب الباردة أحدث تغييراً في النظام الدولي من دون حرب وبإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى الشيء الذي انعكس على الوضع الاستراتيجي لما بعد الحرب الباردة في شكل مراجعة الخريطة الجيوسياسية والتي نتجت عن نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية (يسوف، ٢٠١٠: ١٠٧). ويمكن إجمال أهم مظاهر البيئة الدولية بعد الحرب الباردة بما يأتي :

أولاً: على الجانب السياسي تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالعديد من الظواهر السياسية يمكن ايجازها بما يأتي:

١. إن العامل الجوهري الذي رسم معالمه مع نهاية الحرب الباردة هو الانتقال من نظام الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الغربية التي تسير في فلكها، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تحول ميزان القوى العالمي وما آل إليه من تغيير في أنما سلوك القوى الكبرى.

٢. لقد ساهم الانهيار الذي حدث في المعسكر الاشتراكي وتأكل الأنظمة الوطنية الناتجة عن التحرر الوطني، في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة الانتشار بصلابة قصوى في الشرق الأوسط وكذلك في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٣. إن حرب الخليج أثبتت أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي تملك كفاءة عالية وتستطيع أن تدافع عن مصالحها وتأخذ زمام المبادرة الدبلوماسية والعسكرية في مواجهة أي تحول كبير يعرض النظام الدولي للخطر وتتصدى لأية قوة تحاول تعكير صفو العلاقات الدولية؛ فقد أعادت تلك الحرب إلى الولايات المتحدة مكونات القوة العظمى لتنهي بذلك مرحلة قاسية في التاريخ الأمريكي وحاولت إدارة بوش خلق نظام دولي جديد يضمن مخاطر الصراعات الإقليمية في العالم (دومنيكو كالو، ١٩١٤: ٧٦).

٤. تراجع عامل الصراع الأيديولوجي بين العالمين الرأسمالي والشيوعي في إدارة الصراعات الدولية والإقليمية"، غير أن هذا التراجع لم يعن إخفاء أثر الآيديولوجية بوصفها عاملاً محركاً في العلاقات الدولية، فقد انتقل الصراع الدولي إلى المناطق الفرعية التي تشهد صراعات عنيفة وأزمات متصاعدة (الحمداني، ٢٠١٤: ٤١).

٥. ظهور مضامين استراتيجية لمفهوم الأمن العالمي"، و"الحظر"، و"التهديد" في ظل خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة عند تراجع حدة معادلة الصراع الشمولي بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي لحساب أخطار إقليمية جديدة لنزاعات ذات أبعاد عرقية، دينية، قومية، سياسية، وحدودية يتمركز" مسرح عملياتها في الجنوب" وقد تأخذ شكل الصراع مع جماعات وشبكات دولية وليست بالضرورة مرتبطة بصفة مباشرة بالدول والحكومات.

٦. ظهور مفهوم جديد للخطر الستراتيجي لدول الجنوب على الأمن العالمي من زاوية الرؤيا الأمريكية والغربية بسبب انتشار اسلحة التدمير الشامل والجزئي نووية، بايولوجية، كيمياوية) إلى دول صاعدة والجمهوريات المنفصلة الأورو – اسيوية عن الاتحاد السوفيتي بترسانة من الأسلحة التدميرية . هذه العوامل ساهمت بشكل مباشر في تغيير مفاهيم الردع النووي من عقلانية الحرب الباردة التي كان خطر التدمير النووي الشامل محصورا فيها بين قوتين تملكان قنوات اتصال دائمة وفعالة إلى "الاعقلانية " في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي يبقى فيها عنصر المفاجأة " واردا (دومنيكو كالو، ١٩١٤: ٧٦).

٧. استمرار الوفاق الاستراتيجي الغربي في مجالات واسعة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تعارض مبدأ توزيع الأدوار الاستراتيجية الإقليمية لاسيما مع أوربا .

٨. تحول مفهوم سيادة الدولة من منطق الحق المطلق إلى منطق الحق المسؤول والذي ارتبط بظهور العديد من الظواهر التي مست مبدأ السيادة" وكان من أهمها التدخل الدولي بشقيه السلمي والعنيف والنظام العالمي الجديد، ولكن على الرغم من ذلك تبقى الدولة هي الفاعل الرئيس والأهم في العلاقات الدولية على الرغم من كل ما شهده ويشهده العالم من تطورات(الحمداني، ٢٠١٤: ٤١).

٩. ظهور مفهوم النظام الدولي الجديد بأبعاده الاقتصادية والاستراتيجية والثقافية الذي يعمل على تكريس الرأسمالية العالمية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي عملت على وضع أسس هذا النظام من خلال تكريسها للهيمنة الاستراتيجية الأمريكية في إطار نظام القطبية الأحادية مستنداً إلى نظام فرعي تابع متعدد الأقطاب.

١٠.تغيير أولويات الولايات المتحدة لأعدائها، فبعد أن كان الاتحاد السوفياتي يمثل خطراً على مصالحها وجدت لها عدواً جديداً وهو الدين الإسلامي فقد عملت وبشتى الوسائل على محاربته والسعي من أجل استئصاله وعدته ديناً إرهابيا وسخرت كل طاقاتها من أجل نفيه بحجة محاربة الإرهاب والإرهابيين (يسوف، ٢٠١٠: ١٠).

١١.فقدان القدرة على إعادة تكييف الصراعات الإقليمية في العالم وفقا لصراعها المركزي، الأمر الذي أتاح إمكانية السيطرة على تناقضات المصالح الاقتصادية داخل المنظومة الرأسمالية العالمية يفرض التركيز على التمديد العسكري السوفياتي، فضلاً عن كبح الانقسامات العرقية واحتواء العديد من صراعات العالم الثالث والحد من احتمالات التصعيد فيها حينما ظهر أن ذلك يمكن أن يجر القوتين العظيمتين إلى مواجهة شاملة (يسوف، ٢٠١٠: ١٠).

١٢.تنامي أثر الإعلام ووسائل الاتصال إلى الحد الذي أصبح معه الأنترنيت والمحطات الإخبارية العالمية تشكل عاملا مساعدا وحاسما في الوقت نفسه لاتخاذ معظم القرارات العالمية منها والإقليمية والداخلية، فعلى سبيل المثال يعد من غير الممكن تشكيل عملية عسكرية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة إذا لم يتم تسويق هذه العملية ويشاهدها جمهور الناس وبالصيغة المبررة لها على التلفاز مسبقاً (الرحماني، ١٩٩٢: ٢١).

١٣. تهميش أثر الأمم المتحدة ووظائفها إلى درجة أصبحت فيه مجرد مؤسسة إنسانية لخدمة المعوقين وأسرى الحرب والمشردين لصالح تفرد القوى الكبرى وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت الحرب على العراق من دون قرار من مجلس الأمن ومنعها لمنظمة الأمم المتحدة من لعب أي دور سياسي أو اقتصادي بعد احتلالها له (دومنيكو كالو، ١٩١٤: ٧٧).

ثانياً: الجانب الاقتصادي

ان مرحلة ما بعد الحرب الباردة كان لها ميزات اقتصادية مهمه الى جانب ما ذكر من مظاهر سياسية وكان من أهم تلك المظاهر الآتي:

١. ظهور مجالات صراع وتنافس جديدة بين القوى الغربية، فمع تلاشي دوافع التحالف الاستراتيجي الذي ميز عهد الحرب الباردة بدأت دائرة التصادم بالاتساع بين مصالح تلك الدول ولاسيما في المجال الاقتصادي، والبحث عن الأسواق التجارية والاستثمارية، الأمر الذي بدا واضحاً في التنافس الأمريكي – الأوربي – الياباني.

٢. تنامي العامل الاقتصادي والتكنلوجي كمحدد ظاهر في العلاقات الدولية وذلك من خلال ظهور حالة الاعتماد المتبادل والتكتلات الاقتصادية فلم تعد القوة العسكرية هي الأساس في تحديد قوة الفاعلين الدوليين، بل أصبح العامل الاقتصادي والتكنولوجي محدداً مهما في العلاقات الدولية، الأمر الذي أعطى التنافس بين القوى الكبرى والمتوسطة على الأسواق العالمية من جهة والسعي للتحكم في العامل التكنولوجي من جهة أخرى أثراً كبيراً في إدارة تلك العلاقات.

٣. دخول العالم مرحلة جديدة من عصر العولمة المتعددة الأشكال المالية والنقدية والاقتصادية بحيث تكون السيطرة والنفوس للأقدر في سوق السلع والتقنية والتسويق (دولفوس، ٢٠٠٣: ٨٦).

٤. تزايد أثر الشركات متعددة الجنسيات في إدارة العلاقات الدولية والتي قد تتعارض مصالحها التجارية والاقتصادية مع المواقف السياسية لبلدانها، وهذا ما أضفى تعقيدات على عملية تحليل تداخل سلوك الدول وشركاتها في ظل علاقات دولية قد تجمع التجانس السياسي للدول والصراع التنافسي لشركاتها على الأسواق الدولية أو العكس، أن تحليل سلوك الدول من هذا المنظار يتفرع إلى محورين: أحدهما يتعلق بالسلوك الدبلوماسي الرسمي للدولة وسلطتها السياسية بما فيها الرسمية والمركزية، والآخر في الحقل الاقتصادي مجال حقوق الانسان) (يسوف، ٢٠١٠: ١٠٦).

٥. التدخل الواضح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في شؤون العالم النامي وبشكل تعود فيه الهيمنة إلى جماعة ضغط أمريكية أو أوربية وحسب الأفضلية لها في هاتين المؤسستين الماليتين، هذا فضلا عن تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في إدارة العلاقات الدولية وبشكل أدى إلى التمازج الكبير بين سلطاتها مقابل سلطة الدولة ، الأمر الذي أدى إلى خلق تعارض بين المصالح التجارية والاقتصادية لتلك الشركات مع المواقف السياسية لدولها (الحمداني، ٢٠١٤: ٤٢).

٦. أن إدارة العالم على أساس مبادئ الفيوبرالية " التي وضعتها مجموعة المؤسسات التي تخدمها انظمة التجارة العالمية ، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي" وخطط إعادة التكييف الهيكلي المفروض على العالم الثالث المرهق ما هي إلا تعبيرات جلية عن هذا المبدأ. ومن هذا نرى بأن الأوربيين كانوا قد التحقوا بمشروع الولايات المتحدة في حرب الخليج عام ١٩٩١ راضين بتهميش الأمم المتحدة لصالح حلف شمالي الأطلسي (عريبي، ٢٠٠١: ٧٨).

٧. الاستبعاد التام لقوة العمل البشري من حرية الحركة والتنافس فقد عمدت البلدان الصناعية المتقدمة ومع استفحال ظاهرة البطالة إلى تغيير قوانين الهجرة والعمل والإقامة للأجانب، بل أصبحت تعارض استقبالهم وتسعى لطردهم كلما أمكنها ذلك، على العكس مما عمدت إليه بخصوص رؤوس الأموال والسلع، فقد كان مسموحاً لها في أن تقتحم الأسواق والحدود من دون أية عقبات (الزغبي، د.ت: ٢٢٦).

ثالثاً: الجانب الأمني والعسكري

لقد شكلت مظاهر التحول التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة خاصة على الجانب الأمني والعسكري جانبا مهما ومؤثرا على العلاقات الدولية، ويمكن ايجاز تلك التحولات بالاتي:

١. تنوع مصادر التهديد لمختلف مستوياته الوطنية والإقليمية والدولية، فلم تعد الحروب بشكلها التقليدي مصدر التهديد الوحيد بل ظهرت العديد من المصادر الأخرى كالجماعات الرافضة للهيمنة الغربية وقد اتخذت هذه التنظيمات غطاء دينياً منها : تنظيم القاعدة (عريبي، ٢٠٠١: ٧٨).

٢. انتشار تحديات أمنية معقدة وشاملة وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتي عرفت بحظر امتلاك مجموعات راديكالية – إرهابية لأسلحة التدمير الشامل أو الجزئي بايولوجية –كيمياوية – نووية الأمر الذي أخذته استراتيجية الدفاع الأمريكية على محمل الجد ووضعته نصب عينها (السيد ولد اباه، ٢٠٠٥: ٥٨).

٣. ومما لا يقبل الشك أن التحكم بالشرق الأوسط بعد حلقة أساسية في مشروع الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، ولكي تضمن الولايات المتحدة الأمريكية هذه السيطرة بادرت ومنذ منتصف التسعينيات بإطلاق مشروع هو سوق مشتركة للشرق الأوسط) وفيه تقدم دول الخليج رأس المال، أما الدول العربية الأخرى فإنها تقوم بتقديم اليد العاملة الرفيعة في الوقت الذي تحتفظ فيه إسرائيل بالسيطرة التكنولوجية ووظيفة الوسيط الإلزامي. لكن هذا المشروع الذي قبلته دول الخليج ومصر كان قد اصطدم برفض من إيران وسوريا والعراق، وعليه كان من الواجب إذن ضرب هذه الأنظمة الثلاثة من أجل المضي قدماً في تنفيذ هذا المشروع، وهو ما حصل فعلاً في العراق (دومنيكو كالو، ١٩٩٤: ٧٨).

٤. ازدياد عدد الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية بشكل واسع ، مع تراجع التفكير أو التنفيذ العملي للحد من هذه الأسلحة أو التخلص منها الأمر الذي ساهم وبشكل مباشر في تغيير مفاهيم الردع النووي من عقلانية مرحلة الحرب الباردة التي كان فيها حظر التدمير النووي محصوراً بين قوتين عظيمتين تملكان قنوات اتصال دائمة وفعالة إلى لا عقلانية مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي طالما حملت المفاجأة في أحداثها.

٥. تطور المفهوم الاستراتيجي الشامل ليتعدى الاعتبارات العسكرية ويشمل مفاهيم أمنية جديدة (القوى الناعمة والصلبة والذكية تتعلق بالأمن الاقتصادي والبيئي واخطار تدفق الهجرة (غالي، ١٩٩٣: ٤٩).

٦. ظهور مصدرين رئيسين للخطر خلال هذه المرحلة الاستراتيجية طبقا للعقيدة الدفاعية الأمريكية الجديدة التي أعلنها جورج بوش في عام ٢٠٠٢ بظهور مجموعات راديكالية ذات ابعاد دولية تتحرك بتعبيرات مسلحة وخطر انتشار اسلحة الدمار الشامل واستخدامها من طرف دول " دول محور الشر او مجموعات راديكلية غير مرتبطة بالدول ، وهكذا يمكن القول أن بيئة ما بعد الحرب الباردة صرحت بظهور نوعين من التهديد الاقليمي " بالنسبة للمصالح الحيوية الأمريكية وهي القوى الإقليمية القادرة على زعزعة امن القوى الحليفة للولايات المتحدة وتهديد مصادر الطاقة وخطوط الاتصال الأمريكية . ويتجلى هذا " التهديد " في انتشار الأسلحة العسكرية غير التقليدية والصواريخ الباليستية لاسيما الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية وثانيها بؤر التوترات العرقية، الدينية، القومية التي من شأنها تهديد سلم القيم الأمريكية الغربية، وبلعب صراع الحضارات في تغذية هذه

التوترات والمخاوف الغربية لاسيما ازاء الحركات الاسلامية. وقد اخذ هذا الخطر " بعدا جديدا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مع ظهور تنظيمات راديكالية تهدد المصالح الغربية والأمريكية في العالم (الحمداني، ٢٠١٤: ٤٤).

٨. ان الغياب المفاجئ للعدو التقليدي للغرب وهو الاتحاد السوفياتي جعل المنظومة الغربية تبحث عن عدو جديد لتبرير سياستها وضمان استمرار مصالح الرأسمالية خاصة تلك المتعلقة بإنتاج وتسويق الاسلحة وتطويرها وذلك من خلال تجريبها في حروب قد لا تبدو شرعية في الكثير من الحالات (الزغبي، د.ت: ٢٤٥). وهذا ما يفسر:-

أ. زيادة النزعة الأوليغارشية وتمركز التحكم بيد الولايات المتحدة الأمريكية.

ب.تبني الصين سياسة تقوم على الحذر والبراغماتية وهذا ما سهل على الولايات المتحدة والدول السبعة الأكثر تصنيعا فرض رؤاها الخاصة على العالم فقد بات الجميع مطالب بالانصياع والامتثال وهذا ما ظهر جليا من خلال اتباع الازدواجية في التعامل خاصة مع قضايا العالم الثالث إذ اضحت الثقة هشه بين دول الشمال والجنوب (حسين، ١٩٩١: ٤٣)نخلص مما تقدم إلى أن العلاقات الدولية دخلت في تحول بعد الحرب الباردة والذي تمثل في تعاظم دور القوى غير الوطنية الأمر الذي كان له انعكاسات واضحة على مستوى سيادة وحدود الدول خصوصاً في عقد التسعينيات مع ملاحظة عودة الدولة كفاعل أساسي ومحوري بعد مرور العالم بالأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ ، هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد أصبح العالم بعد الحرب الباردة تحت القيادة الفردية للولايات المتحدة الأمريكية حتى أنها أصبحت المسؤولة عن معالجة الأزمات الدولية الراهنة وبموافقة الأطراف الأخرى، وهذا ما حدث فعلاً من خلال لعب الولايات المتحدة الدور الشريك الرئيسي وبالتنسيق مع حلفائها حيال قضية الصراع العربي الإسرائيلي ومنذ عام ١٩٩١ وكذلك في قيامها بالعدوان على العراق في حرب الخليج الأولى والثانية وفرضها الحصار الاقتصادي عليه فضلا عن قيامها باحتلال العراق في عام ٢٠٠٣، كما انها قامت باستصدار القرارات الخاصة بالاشكاليات المتعلقة بالبرنامج النووي لكوريا الشمالية، ونفس الشيء بالنسبة لهاييتي عندما فرضت عليها العقوبات تحت حجة المادة الشرعية الدستورية فيها، فضلا عن لعبها الدور المؤثر في التوصل إلى اتفاق دايتون للسلام بين الأطراف المتصارعة في البوسنة عام ١٩٩٥(عبد الحميد، ٢٠٠٦: ٢٢).

المطلب الثاني: نشأة العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة

إذا كانت العلاقات بين الدول تتدرج من الصراع إلى التعاون مرورا بدرجات متعددة تحتل موقعا وسطا أو أقرب إلى هذا الطرف أو ذاك بين قمة الصراع وهي الحرب وقمة التعاون وهي الاندماج أو التعاون في كل المجالات. وفي ضوء ذلك فان العلاقات الأمريكية – الصينية تمثل نمطا منفردا من العلاقات الثنائية بما تتضمنه من عناصر تبدو متنافرة ومتناقضة أحيانا مثل التعاون والصراع ، والاستقلالية ، والاعتماد المتبادل فلاهي منافسة صريحة ولاهي عداء مستتر ولكنها تبقى في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات ، كما يلاحظ أنها تتسم بدرجة عالية من التغير فنجدها تارة تذهب إلى مرحلة الصراع في بعض النواحي ، وإلى حالة متوسطة من التعاون في نواحي أخرى ، كما قد يحدث تغييرا في نفس المسألة أو المشكلة مع تغيير الزمن وبذلك يعكس المدى الواسع الذي تتحرك فيه العلاقات بين البلدين وعدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولة وعلاقتها بالدولة الأخرى ، وعمق روابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات إلى نقطة النهاية (عبد الحميد، ٢٠٠٦: ٢٣).

وفي ضوء ما تقدم فقد مرت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين بمرحلتين ضمن مدة الحرب الباردة والتي تمثلت بالاتي :

اولاً: المدة بين (١٩٤٩-١٩٧٩)

لقد أحدث وصول أول حكومة صينية شيوعية إلى الحكم في الصين منذ القرن الثامن عشر تطوراً في السياسة الأمريكية تجاه هذا البلد فلم تبد الولايات المتحدة ارتياحها لوصول الشيوعيين إلى الحكم فيها لأن مساندتها لهذا الحزب يعد تخلياً عن سياستها المناوئة للشيوعية (ايروين الصغير، ١٩٨٦: ١٥٢) وعليه تميزت السياسة الأمريكية تجاه الصين خلال هذه المدة بالتأرجح بين الإحجام والإقدام في تعاملها معها تجاه العديد من المسائل أهمها (مسالة تمثيلها في الأمم المتحدة، والموقف الأمريكي من الحرب الكورية، وكذلك الموقف الأمريكي تجاه مسألة تايوان ، هذا فضلا عن موقفها تجاه المسالة الفيتنامية) (الحسناوي،٢٠٠٩: ١٤١)، وبعد فوز الرئيس الأمريكي نيكسون في انتخابات الرئاسة التي جرت في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٦٨(Bacon, and Keller, and Davidson, 1995, p:135) فقد اعتمد على مهمة الخاص للسياسة الدولية فأعلن بأنه سيضع مفهوماً جديداً متطوراً في العلاقات الخارجية للبيت الأبيض على وفق رؤية واقعية منطقية تتخذ من المصلحة الوطنية أساساً لها من دون الارتكاز على الرؤية الأيديولوجية القاصرة (المسعودي، : ١٤٥) ومع تزايد النفوذ السياسي لـ (كيسنجر) في البيت الأبيض أوكل إليه الرئيس الأمريكي نيكسون شخصياً مهمة تطبيق سياسة الانفتاح على الصين (هيرش، ٢٠٠٠: ٧٤). من هنا حرصت إدارة نيكسون على ضرورة إنهاء حالة الصراع مع الصين ولكن من دون أن يكون ذلك على حساب تكريس حالة العداء مع السوفيت أو إلحاق الضرر بمصالح حلفائها في منطقة

جنوب شرق آسيا لاسيما تايوان واليابان" كما ذكرنا سابقاً، مما يؤدي إلى تحقيق حالة التوازن الدولي الذي يقود إلى حالة الاستقرار وأبعاد المجتمع الدولي من اللجوء أو الدخول في الصدام المسلح (ايروين الصغير، ١٩٨٦: ١٥٦) كما حدث تغير جذري في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي في العلاقات الأمريكية الصينية وذلك على أثر اعتراف نيكسون بجمهورية الصين الشعبية بشكل مستقل بدلا من تايوان. وقد أشار هذا التحول إلى إلغاء معاهدة الدفاع عن تايوان ومن ثم التوصل إلى قيام علاقات دبلوماسية كاملة بين الولايات المتحدة والصين إذ تم عقد اتفاق للتبادل التجاري بينهما وذلك في تموز من العام نفسه ، ولم يخل هذا التغير في السياسة الأمريكية تجاه الصين من المخاطر فان عملا مثل هذا كان من شانه إن يؤدي إلى إثارة ردود فعل سوفيتية غير ودية إلا إن وجود الصين كحليف للولايات المتحدة جعل العالم أقل خطورة (برودين، وسلان، ١٩٧٤: ٥٨). واستمرت الاتصالات الأمريكية – الصينية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة وبعد الإعلان عن فوز نيكسون للمرة الثانية في انتخابات (٧) تشرين الثاني (١٩٧٢) رحبت القيادة الصينية بهذا الفوز وباتت على قناعة بأن ذلك الأمر سيدفع بالعلاقات بينهما إلى الإمام (برودين، وسلان، ١٩٧٤: ٥٩)وقد ترتب على ذلك إعادة الولايات المتحدة النظر في أسلوب الاحتواء المباشر للصين، ومن ثم تدشين مرحلة ما بعد سياسة الاحتواء في تاريخ العلاقة بين البلدين مهدت كل تلك التطورات السبيل أمام ظهور عدة متغيرات في مسار تلك العلاقة وعلى الصعيدين الآتيين:

أ. المنظور الاقتصادي للولايات المتحدة تجاه الصين: والمتمثل باتجاه الولايات المتحدة إلى إزالة القيود عن التبادلات التجارية مع الصين تدريجياً (بولارك، ١٩٨٥: ٢٥).

ب. المنظور السياسي المتمثل بدخول كل من الولايات المتحدة والصين في علاقات تعاون استراتيجي ضمني، فلقد ساهمت التطورات التي شهدتها العلاقة بين البلدين على أن يكون للصين صوتاً مسموعاً في مسألة التسويات الإقليمية التي تقوم بها القوتان العظيمتان. إذ وجدت الولايات المتحدة سوف يسهل أمامها الطريق في أن تكون عنصراً فاعلاً في الحفاظ على التوازنات الدولية مع بقائها محتفظة بتمايزها عن الولايات المتحدة الأمريكية (عطوان، ٢٠٠٤: ٤٢، ٤٥).

ج. المنظور الإيديولوجي للولايات المتحدة تجاه الصين وانطلاقاً من الإيمان الذي ترسخ لدى الحكومة الأمريكية بأنه لا يمكن أي نظام دولي أن يستتب إذا ظلت إحدى القوى الكبرى خارجه أو أن تكون في موقف عدائي تجاهه، جاء تأكيد الجانب الأمريكي على مسألة استمرارية في إتباع سياسة الوفاق تجاه الصين، إذ أن الولايات المتحدة مستعدة لأن ترى جمهورية الصين الشعبية تلعب دوراً بناء في أسرة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه جاءت الرؤية الصينية حول سياسة الوفاق وذلك من خلال توخيه لأهداف عديدة من ذلك متمثلة بالآتي:

١. الحيلولة دون بلوغ الاتحاد السوفيتي مآربه في تصعيد الخصومة الأمريكية – الصينية لصالحه.
٢. الرغبة في توظيف التفاوضات بين القوتين العظيمتين منعاً لتواطئهما ضد الصين الشعبية
٣. إضعاف الارتباط بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان على نحو يمهد السبيل لضم الأخيرة إلى الوطن الأم (علوان، د.ت: ٤٨).

ثانياً: المدة ما بين (١٩٧٩-١٩٨٩)

لقد خرجت العلاقة الأمريكية – الصينية وعلى الرغم من وجود تباين واضح بينهما في المدة من ١٩٧٩-١٩٨٢ عن مسار التفاعل الطبيعي والصراع ، أو عدم وجود علاقة صداقة كحد أدنى نحو قيام علاقات تعاون متعددة الأغراض، إذ بدأت هذه المرحلة مع تبادل الاعتراف الدبلوماسي بين الجانبين عام ١٩٧٩، وشهدت هذه المرحلة اعتماد الصين للتعاون كوسيلة لعلاقاتها الخارجية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص على الرغم من احتواء تلك العلاقة على جوانب عديدة من الصراع وانعدام الصداقة بينهما، فقد كان للإدراك السياسي من قبل الجانبين الأثر الواضح على مسار علاقتهما على الرغم من عدم خروجه من مجمل المدركات الأخرى المتبادلة لطرفي العلاقة خلال المرحلة السابقة (بسيوني، ١٩٩٠: ٢٣).لقد شهد عقد الثمانينات سياسة أكثر تعقلاً في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين وهذا ما يتبين من خلال الاتي:

أ. **العامل الاقتصادي:** كي تحقق الصين ما خططت له بموجب سياسة الباب المفتوح في مجال التجارة الخارجية والاستثمار فقد أصبحت علاقتها مع الجانب الأمريكي تمثل ضرورة لها جراء المنافع التي تنطوي عليها اقتصادياً وتقنياً الأمر الذي يتماشى مع ما طرحته الصين لسياسات التحديث الاقتصادي والتقني منذ عام ١٩٧٨ (عطوان، ٢٠٠٤: ٦٢).

ب. **العامل السياسي** : لقد أفضى الأمر السابق إلى محاولة الصين المستمرة للبقاء خارج حلقة الصراع الأمريكي – السوفيتي المباشر بحيث تكون كفة الصين في مثلث العلاقة بين هذه الأطراف هي الأرجح وأن تصب في صالحها، بالإضافة إلى أنها كانت قد بدأت تتحقق من مضمون رؤيتها

للتهديد السوفيتي الأمر الذي وفر لها مرونة استراتيجية دولية متزايدة باتجاه تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة إذ لقي هذا التوجه الصيني قبولاً ضمنياً من الجانب الأمريكي (Whitney and sham Baugh, 1982, p. 34).

ج. العامل التكنولوجي الأمريكي ورغبة الصين الاستفادة منه:

لقد وصلت مسألة التطور والتغير في العلاقات الأمريكية الصينية إلى الحد الذي اعتبرت فيه الولايات المتحدة بأن الصين تعد دولة غير منحازة ولكنها دولة صديقة الأمر الذي قاد إلى العديد من النتائج الإيجابية في المجالات الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية (عطوان، ٢٠٠٤: ٦٣-٦٤).لقد تضمنت العلاقات الأمريكية- الصينية في عام ١٩٨٤ شكلا من إشكال التعاون الاستراتيجي، فمنذ هذا التاريخ وحتى عام ١٩٨٩ اتصفت تلك العلاقات بالتقدم والتطور بشكل إجمالي، فقد عدت كل من الولايات المتحدة والصين بان الاتحاد السوفيتي خطرا استراتيجيا يهدد مصالح كل منهما الأمر الذي شكل شرطا أساسيا للتعاون بينهما (عطوان، ٢٠٠٤: ٦٤)ولكن عقب وقوع حادثة ساحة تياتمين " عام ١٩٨٩، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في الخامس من يونيو / حزيران عن تبنيه لسلسلة الإجراءات العقابية ضد الصين، بما في ذلك إيقاف جميع الزيارات والتبادلات بين كبار المسؤولين، وتعطيل جميع الصفقات العسكرية والتجارية بين البلدين ، وإعادة النظر في مسألة إقامة الطلبة الصينيين في الولايات المتحدة . وبعد ذلك اتخذ البيت الأبيض والكونغرس تباعا مشاريع عقابية أكثر دقة ضد الصين ، حيث كانت الاتصالات جميعها أن تتوقف بين البلدين، حتى التبادلات العلمية وعلاقات التوأمة بين البلدين هي الأخرى انقطعت ، فدخلت العلاقات الصينية الأمريكية في حالة صعبة للغاية : أوقفت إدارة بوش الأب تقريبا العلاقات الأمريكية – الصينية تحت شعار حماية " حقوق الإنسان، وبسبب الهوة الواسعة بين الأنظمة الثقافية والسياسية ، فان القادة الأمريكان لم يرتاحوا إلى النظام السياسي في الصين ، وهذا ما جعل العلاقات الصينية الأمريكية تحيد بعيدا عن سكة المصالح ، فقد سبق للعديد من الرؤساء الأمريكان أن قالوا : " طالما الصين دولة اشتراكية ، لا يمكن أن تعود العلاقات الأمريكية لصينية إلى حالتها الطبيعية تماماً (قاسم، ٢٠٠٧: ٦٦). غير أن مسألة حقوق الإنسان " كانت فقط عامل من العوامل التي أدت إلى تأزم العلاقات الصينية الأمريكية، ففي عام ١٩٨٩ شهد العالم حدثا هاما ، ألا وهو سقوط جدار برلين " ، وهو في نظر الكثير من العلماء والباحثين على الصعيد الدولي يرمز إلى انتهاء الحرب الباردة . إن انتهاء الحرب الباردة غير التشكيلة الاستراتيجية الدولية ، حيث زال الاتحاد السوفيتي العدو المشترك للصين والولايات المتحدة ، ولم تعد قاعدة التعاون الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة قائمة، فشهدت تغييرات على طبيعة العلاقات بين الدولتين ، ومنذ ذلك الحين دخلت العلاقات مرحلة من التعرجات والاضطرابات إن حاصل قوى " عوامل حقوق الإنسان " و" تفكك الاتحاد السوفيتي دفع بهبوط وتدني العلاقات الصينية الأمريكية ، فعلى الرغم من احتياج واعتماد الصين والولايات المتحدة بعضهما على بعض في المجال الاقتصادي ، ووجود الكثير من المصالح المشتركة بينهما ، إلا أن ذلك لا يقارن مع القاعدة الاستراتيجية المشتركة التي كانت تقوم عليها العلاقات في ثمانينات القرن العشرين (قيسي، ٢٠٠٨: ٣٤)وعلاوة على العقوبات والعقوبات المضادة التي وقعت بين الصين وأمريكا عام ١٩٨٩، ثمت حدث آخر جدير بالاهتمام ، وهو الزيارة السرية التي قام بها مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي الأمريكي سكوكلوفت للصين، وعندما رأى بوش الأب احتمال رفض الكونغرس منح الصين مكانة الدولة الأولى بالرعاية ، راح يروج موقفه منها عبر مكالمات تلفونية أجراها بنفسه مع أعضاء الكونغرس واحد تلو الاخر. لم يتوقف عند ذلك الحد فقط ، بل تعداه إلى أن عرض نفسه لخطر سياسي كبير في إرساله لسكوكلوفت للصين كمبعوث خاص له في مطلع ديسمبر من اجل المحافظة على الحد الأدنى من الاتصالات، وفي لقاء صحفي عقد معه ، قال دنغ شياو بينغ " إن العلاقات الأمريكية – الصينية) على الرغم من أنها تشهد ألان مشاكل من هذا اللون أو ذلك إلا أنها ستحفي نهاية المطاف " وهذا ما يدل على أن كلا الجانبين كانا يتطلعان إلى الحفاظ على جانب جيد في هذه العلاقات في ظل هذا الوضع المتوتر الذي تشهده خلال هذه المرحلة (نيو كيسن شو، د.ت: ١١٤). ثم عادت الصين لتحتل أولوية بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية، ، وذلك بعد انتخاب الرئيس الأمريكي بوش الابن لفترة رئاسية ثانية ؛ وجرى التركيز حينها على ضرورة البحث في الملفات العالقة التي تمنع من وصول كل من الدولتين إلى مستوى الشراكة الاقتصادية الكاملة، ومن تلك الخلافات :

أ. اتهام الولايات المتحدة للصين بأنها سبب البطالة في الولايات المتحدة، وبخاصة بطالة عمال النسيج، وبأنها سبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أمريكا والغرب عموماً.

ب.الاتهام الأمريكي للصين بأنها تتعمد الإبقاء على قيمة عملتها اليومان) من دون مستواها الحقيقي مقارنه بالدولار الأمريكي .

ج. زيادة الصين لإنفاقها العسكري.

د. الاتهامات الأمريكية الموجهة للصين حول تقصيرها في المساعدة على فرض إرادة الولايات المتحدة الأمريكية على كوريا الشمالية فيما يخص برنامجها النووي.وعليه يمكن القول أن علاقة الصين بالولايات المتحدة على قدر كبير من الأهمية بالنمو الاقتصادي في الصين على اعتبار أن السوق الأمريكية من أكبر الأسواق للصادرات الصينية، وبالمقابل فإن السوق الصينية المتنامية محل اهتمام الشركات الأمريكية، وأن تنامي السوق الصينية يوفر للولايات المتحدة كل سنة آلاف فرص العمل. أما خلال عقد التسعينات، فقد شهدت العلاقات الأمريكية– الصينية صعوبات دائمة، فقد غلبت سمة التناقض كظاهرة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية على هذه العلاقة، فمن ناحية تعاظم نطاق التبادلات في المجال التجاري والمجالات الأخرى وزاد إجمالي التجارة الثنائية أكثر من أربع إضعاف منذ عام ١٩٩٠، وبحسب الإحصاءات الأمريكية التي تفيد أن الولايات المتحدة ليست أكبر مستثمر في الصين فحسب، بل أكبر شريك تجاري لها، كما يتفوق التعاون والتبادلات الأمريكية مع الصين على أي دولة أخرى في المجالات العلمية، التكنولوجية التعليمية، المؤسسات القانونية وكافة المجالات الأخرى (عبد الغفار، ٢٠٠٢: ١٥).

المبحث الثاني

المطلب الأول: مقومات القوى الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية

مرتكزات قوة واستقرار الاقتصاد الأمريي .

تعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية بفعل تكامل تعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية بفعل تكامل مجموعة من العوامل منها: الطبيعية والبشرية والتنظيمية، مما جعلها تهيمن على العالم في عدة مجالات، وتتمثل هذه العوامل بالاتي:

أولا: المقومات الطبيعة والبشرية

أ. المقومات الطبيعية، وتشمل:

١. العامل الجغرافي: ويشمل:

الموقع والمساحة: تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية نحو (٩.٨٦٢.٦٧٥ كم (٢) أي نحو (١.٩) مليار فدان تقريباً. وبهذا فهي تأتي بالمرتبة الرابعة من حيث المساحة بعد كل من روسيا والصين وكندا (علوان، د.ت: ٥٦) تقع الولايات المتحدة في قارة أمريكا الشمالية وتحدها من الشمال كندا والمكسيك وخليج المكسيك جنوبا والمحيط الأطلسي شرقا والمحيط الهادي غرباً (بوعلان، ٢٠٠٩. : ٨).

التضاريس: تتميز التضاريس في الولايات المتحدة بأنها متنوعة ومنتظمة التوزيع وتقسم بحسب الموقع الجغرافي إلى جبال الابلاش والسهول الوسطى التي تشكل الجزء الأكبر من تضاريس الولايات المتحدة، ومن أهم السهول المنتشرة فيها هي السهول الكبرى في الوسط والسهول الساحلية الشرقية والغربية (بوعلان، ٢٠٠٩. : ٩). كما إن الموقع الدولة واطلالها على البحار والمحيطات والخلجان التي تمثل طول سواحلها أهمية على خارطة النظام الدولي ، ويبلغ طول سواحلها البحرية نحو (١٢٠) إلف كم بما يؤهلها للانفتاح على قارتي أوربا وافريقيا شرقا وقارة آسيا واستراليا غربا في حين تنفتح على أمريكا الجنوبية جنوبا. ويبلغ طول حدودها مع كندا نحو ٥٢٦ (٥) ميل أي (٨٩٣ ٨ كم)، والمكسيك نحو (٢.٠٧٦) ميل أي (٣٣٢٧) كم) (بوعلان، ٢٠٠٩. : ٩). إما بالنسبة لمرتفعات الغرب الأمريكي فهي تتضمن كل من سلسلة جبال الروكي والسلاسل الساحلية والهضاب العليا (بوعلان، ٢٠٠٩. : ١٠).

المناخ: يتميز مناخ الولايات المتحدة الأمريكية بالتنوع ويتأثر بالتوزيع الطولي للتضاريس مما يؤدي إلى تعرض البلاد إلى الرياح القطبية في الشتاء والرياح المدارية في الصيف ؛ ويسود المناخ القاري مجالات شاسعة من البلاد في حين يسود المناخ المداري في الجزء الجنوبي الشرقي للبلاد، إذ تسقط الأمطار الغزيرة على هذا الجزء في فصل الصيف، ونظرا لخصوبة التربة وتوفير شبكة مائية هناك نجد أن الزراعة قد حلت محل الغابات فيه (السيد ولد اباه، ٢٠٠٥: ١١٤). إما المناخ الصحراوي الجاف فانه يشمل الجزء الجنوب الغربي منها، ويسود المناخ المحيطي المتوسطي في السواحل الغربية من البلاد والذي ساهم بانتشار الغابات في الشمال والنباتات المتوسطية في الجنوب منه (السيد ولد اباه، ٢٠٠٥: ١١٥).

الأراضي الزراعية: تمثل الولايات المتحدة أول قوة زراعية على المستوى العالمي سواء من حيث إنتاجها، أو من حيث صادراتها، فضلاً عن تميز الزراعة الأمريكية بأراضي خصبة ومناخ مناسب.ومن أهم قطاعات الزراعة فيها زراعة الحبوب، والذرة، والقمح والشعير، وفول الصويا، فضلاً عن النباتات الصناعية مثل: القطن والفول السوداني والتبغ) (صديق، ٢٠١٣: ٧٨)وتصدر الولايات المتحدة بمفردها حوالي نصف صادرات الحبوب في العالم البالغة ٢٠٠ مليون طن سنوياً وبقيمة تزيد على ٥٠ مليار دولار سنوياً. (١) كما أنها تمتلك مساحة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ نحو (١٧٧) مليون هكتار أي أنها تغطي ٢١٪ من المساحة العامة للبلاد. وتغطي الغابات ثلث مساحة الولايات المتحدة وهي غابات

ذات موارد كثيرة إذ يأتي حوالي ثلث الإنتاج القومي من الأخشاب من غابات منطقة الشمال الغربي للمحيط الهادي. وتستخدم معظم أخشاب المناطق الجنوبية في صناعة الورق وتمتاز غابات الابلاش ومنطقة البحيرات العظمي بصلابة أخشابها التي تستخدم في صناعة الأثاث إما بالنسبة للثروة الحيوانية، فإن الولايات المتحدة تنتج سنوياً نحو (٥.٤) مليون طن من المنتجات البحرية واهم مناطق الإنتاج فيها هي خليج المكسيك وكل من المحيط الأطلسي والهادي ؛ وبهذا تكون قد احتلت المركز السادس عالميا في صيد الأسماك، واحتلت المركز الثالث عالميا في إنتاج الأبقار لكونها تعد من أهم الدول في تربية الماشية والأغنام والمنتشرة في منطقة جبال الابلاش، وتتميز بإنتاج الأبقار المتخصصة لإنتاج الحليب والتي تنتشر بشكل خاص في الجزء الشمالي الشرقي منها (صديق، ٢٠١٣: ٨٠).المعادن أن للولايات المتحدة مكانة مرموقة بين الدول الرئيسية المنتجة للمعادن في العالم. إذ أنها احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثاني عالمياً في إنتاج كل من النحاس والذهب والفضة والرصاص، والمركز الرابع في إنتاج الزنك ، والسابع في إنتاج الحديد والفوسفات. كما أنها تمتلك معادن أخرى مهمة مثل اليورانيوم والنيكل والموليديوم والزنك والزئبق والتنجستن واليوكسيت والبوتاس (شلبي، ٢٠١٠: ٢٧).مصادر الطاقة تعد الطاقة وطريقة إدارة صناعتها واستهلاكها من أهم الملفات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغت نسب استهلاك الولايات المتحدة لمصادر مختلفة من الطاقة نسبة إلى الاستهلاك العالمي نحو النفط ٣٧٪ والغاز الطبيعي ٢٤٪ والفحم ٢٣% والطاقة النووية ٩%٪ والطاقة المتجددة ٧٪ كما يشكل النفط أهم مصدر للطاقة فيها، إذ أنها تستهلك نحو ٢٠.٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١١. في الوقت الذي بلغ فيه إنتاجها منه في نفس العام نحو (٩,٢٣) مليون برميل يومياً. كما أنها تملك احتياطي نفطي مؤكد يقدر بـ ٢٠.٦٨ بليون / برميل استناداً لتقديرات عام (٢٠١٢)، وبهذا فقد احتلت المركز الحادي عشر من احتياطات البترول العالمي منذ ذلك العام. (شلبي، ٢٠١٠: ٣٠).إما بالنسبة لثروتها من الغاز الطبيعي فقد بلغ إنتاجها نحو (٦٥١.٣) بليون متر مكعب في عام ٢٠١٢، في حين بلغ احتياطها المحقق للغاز حوالي ٧,٧١٦ وبهذا تكون قد احتلت المركز السادس في معدل الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي لنفس العام (٤) وتحتل الولايات المتحدة المركز الأول عالمياً في إنتاج الطاقة الكهربائية والنووية لكونها أكبر منتج ومستهلك للكهرباء، إذ بلغ إنتاجها من الكهرباء في عام ٢٠٠٨ حوالي ٤,٣٦٩ ليتراواط / ساعة كإنتاج سنوي تليها في ذلك كل من الصين واليابان وروسيا والهند ، في حين وصل إنتاجها إلى (٤.١٢) تريليون كيلو واط / ساعة في عام (٢٠١٠) (صديق، ٢٠١٣: ٨٥).

ب. **المقومات البشرية:**

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعد من الدول التي تملك نسبة سكانية عالية إذا ما قورنت بغيرها من الدول المتقدمة مما جعل هذه النسبة تشكل عامل دفع لعجلة التقدم الذي حققته الولايات المتحدة منذ استقلالها عام ١٧٧٨). وتتمثل المقومات البشرية الأمريكية بالآتي:

١. **التعداد السكاني:** تشكل الولايات المتحدة الأمريكية قوة سكانية مرتفعة نسبياً إذ بلغ عدد سكانها ٣١٥,٤٧٥ مليون نسمة (حسب آخر إحصائيات عام (٢٠١٣) وبهذا تصبح الولايات المتحدة ثالث أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد كل من الصين والهند، ومن المتوقع إن يصل هذا العدد إلى ٣٥٨ مليون عام ٢٠٢٥ و ٤٠٣،٩٣ مليون عام ٢٠٥٠ .

٢. **الكثافة السكانية:** بلغت نسبة الكثافة السكانية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي (٣٤.٢٠) ن / كم، إذ يتركز نصف السكان في الولايات المتحدة في المنطقة الشرقية والشمالية والوسطى الواقعة جنوب البحيرات العظمي (لوفا بفر، ٢٠٠٤: ١٣٧).

٣. **معدل النمو السكاني:** لقد بلغت نسبة النمو السكاني في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (٢٠١٠-١٩٩٩) حوالي ٠.٩٪ حسب تعداد عام (٢٠١٢) وهي أعلى بكثير من تلك التي في أوربا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية (٢) . إذ بلغ عدد المواليد فيها حوالي ١٣.٧ من كل ١٠٠٠ وهو اقل ٣٠% من المتوسط العالمي وفق تقديرات ٢٠١٢، في حين وضع معدل الوفيات بين الرضع الذي وصل إلى ٦ حالات في الـ (١٠٠٠) فان الولايات المتحدة تأتي في المركز الثاني والأربعين من أصل ٢٢١ دولة أي خلف كامل دول أوربا الغربية (الأمم المتحدة، ٢٠١١: ٢٢١).

٤. **التركيب الاسكاني:** تعد الولايات المتحدة من الدول التي لا تعاني من نسب الشيخوخة السكانية أو التدهور السكاني المتوقعين في الدول المتقدمة الأخرى. إذ تشكل فئة السكان الذين أعمارهم فوق سن الـ ٦٥ سنة نحو (١٣.٥٪) منها فقط حسب تقديرات عام ٢٠١٢، وهي في هذا متميزة على العديد من الدول ومن بينها الصين، مما يؤدي بالنتيجة إلى المحافظة على حيوية الاقتصاد الأمريكي هذا فضلاً عن التنوع العرقي في تركيبة الشعب الأمريكي نتيجة الهجرة التي شهدت معدلات متصاعدة بعد الحرب الباردة (لوفا بفر، ٢٠٠٤: ١٤٠).

٥. **التوزيع السكاني:** يتباين التوزيع الجغرافي لسكان الولايات المتحدة، إذ ترتفع الكثافة السكانية في المنطقة الشرقية والساحل الغربي بسبب ملائمة الظروف الطبيعية وأهمية النشاط الاقتصادي في المقابل تكون الكثافة السكانية ضعيفة في الغرب الداخلي إمام قساوة الظروف الطبيعية وقلة

النشاط الاقتصادي. ويعيش حوالي ٨٢٪ من الأمريكيين في المناطق الحضرية تشمل هذه المناطق الضواحي أيضا، إذ يعيش حوالي نصف هؤلاء السكان في المدن ذات التعداد الأكثر من (٥٠.٠٠٠) نسمة ((لوفا بفر، ٢٠٠٤: ١٤٠).

٦. **(مستوى المعيشة خط الفقر)**: تعد الولايات المتحدة دولة رفاه اجتماعي ، فالفقر النسبي والفقر المطلق فيها منخفض بنسبة أقل بكثير من المتوسط بالنسبة للدول الغنية على الرغم من النفقات الاجتماعية العامة والخاصة للمواطن الواحد ، ويعد ١٥٪ من الأمريكيين تحت خط الفقر في كل عام استناداً إلى تقديرات عام (٢٠١٠)، كما بلغ معدل الدخل الأمريكي طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٢ نحو ٤٧,٧٠٢ ألف دولار (٠) لقد حافظ الرئيس الأمريكي باراك أوباما على النزاهة في مجال الرعاية الاجتماعية، إذ تحول الحكومة اليوم ٩٨ برنامجاً للرعاية الاجتماعية والتي تشكل فاتورة تكلفتها مجتمعة تريليون دولار من موازنة الحكومة الفدرالية سنوياً، أي حوالي ثلث الموازنة الأمريكية ومن المتوقع أن تشهد تلك الموازنة زيادة ملحوظة بحلول عام ٢٠٢٢ إلى حوالي ١.٥٧ تريليون دولار وذلك من اجل حماية الاقتصاد الأمريكي من الدخول في حالة من الركود إذا ما عزمت الحكومة على تقليص الإنفاق وما سيصاحبة من زيادة تلقائية في الضرائب (ناي، ونكليتون، ودون، ٢٠١١: ١٦-١٧).

٧. **المستوى التعليمي**: لقد بلغت نسبة التعليم في الولايات المتحدة حوالي ٩٩٪ ويحصل حوالي ٣٨% من السكان على درجه التعليم العالي وهو أكثر مما هو الحال عليه في معظم دول منظمة التعاون والتنمية ما عدا كندا واليابان وبنسب بلغت (٤٤٪، ٣٧٪) على التوالي، كما ساعدت الأبحاث القومية والتمويل الحكومي الكبير على أن تتصدر الكليات والجامعات الأمريكية أهم المراكز من بين أهم جامعات العالم المرموقة مما جعلها الأكثر جاذبية بشكل خاص للطلاب وأساتذة الجامعات والباحثين في السعي لتحقيق التفوق الأكاديمي كما أن التعليم الأمريكي في أحسن أحواله إذ إن كثير من الجامعات والشريحة العليا من نظام التعليم الثانوي يستوفي المعايير العالمية أو بالأحرى هو من يضع هذه المعايير (ناي، ونكليتون، ودون، ٢٠١١: ١٧).

المقومات السياسية الأمريكية

مع وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى ذروة المناعة والسيطرة اثر التفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، أصبح من الضروري الاهتمام بمتابعة التوجهات السياسية لهذه الدول العظمى، فتبلور النظام الدولي في ظل التحولات التي شهدتها البيئة الدولية في إعقاب انتهاء الحرب الباردة وتغير معادلة التوازن الدولي مرتبطاً بدرجه كبيرة بطبيعة الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة والسياسات التي تتبناها في ظل نظام أحادي القطب، إذ يرى الفكر الاستراتيجي الأمريكي إن العالم يبحث عن قائد سياسي وان أمريكا هي القائد، كما أنه من الواضح أن الولايات المتحدة قد قطعت أشواطا طويلة لبناء مكانها الاستراتيجي في النظام الدولي جاعلة لكل حقبة تاريخية بعد معين يتناسب والحاجة الدولية .ومن هنا سيتناول هذا المطلب المقومات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال تسليط الضوء على محورين : سيتناول الأول المؤسسة السياسية الأمريكية والآخر يتناول طبيعة التوجهات السياسية الأمريكية والذي بدوره سوف يتم تقسيمها على مرحلتين الأولى هي ما بعد الحرب الباردة ، والأخرى هي ما بعد إحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١

اولاً: المؤسسة السياسية الأمريكية تضم جزئين:

الأول: الحكومة الفدرالية

الثاني: البرلمان الأمريكي

وتضم الحكومة الفدرالية ثلاثة فروع:

الفرع الأول: السلطة التشريعية: ويمثلها الكونغرس الأمريكي الذي يتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب".أما الفرع الثاني فيتمثل بالسلطة التنفيذية: وهي تتكون من الرئيس وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة فضلا عن العديد من الضباط والوزراء المدنيين الذين يديرون وينفذون السياسات والقوانين الفيدرالية (كامل، ٢٠٠٧: ٩٨). في حين أن الفرع الثالث يمثل السلطة القضائية المتمثلة بالمحكمة العليا والمحاكم الفدرالية الاخرى.إن تعيين القضاة يتم من قبل الرئيس وبموافقة مجلس الشيوخ وهم يفسرون القوانين ويسقطون تلك التي يرونها غير دستورية. وتخضع جميع القوانين والإجراءات الخاصة بحكومة الدولة والحكومة الفيدرالية للمراجعة القضائية وأي قانون تعده المؤسسة القضائية انتهاكا للدستور يعد باطلا، ويحكم الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن بعيد نظام الحزبين، الحزب الجمهوري الذي يعد حزب من يمين الوسط أو (محافظا)، بينما يعد الحزب الديمقراطي حزبا من يسار الوسط (ليبراليا) طبقا للثقافة السياسية الأمريكية (حسين، ٢٠١٣: ٣٠٥).

ثانياً: ملامح القوة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة

لقد أصبحت السياسة الأمريكية تشكل محور اهتمام واضح عند العامة والنخب على حد سواء جراء الحضور السياسي والدبلوماسي الفعال الذي اكتسبته منذ نهاية الحرب الباردة والذي تعزز مع حرب الخليج الثانية فضلا عن العديد من الأزمات مع الدول الأخرى. كما أسهمت القدرة الأمريكية في التدخل في بعض المناطق وضبط ومراقبة بؤر التوتر الخطيرة واحتوائها للجماعات الدولية المعادية لمصالحها (حسين، ٢٠١٣: ٣٠٦).

وعليه فقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية أدوات سياسية عديدة من اجل تحقيق هذه الأهداف، ومن أهم هذه الأدوات.

أ. السيطرة على المنظمات الدولية

لقد أوكلت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها مهمة القيادة في بناء نظام سياسي واقتصادي للعالم الحر مع ضرورة توفير الظروف التي تكفل سلامة وفاعلية هذا النظام ضد كل من يهدد وجوده واستمراري ويتم ذلك خارج إطار منظمة الأمم المتحدة. إذ تلتزم الولايات المتحدة ضمن سياستها بدعم مؤسسات ثابتة والسعي نحو الهيمنة عليها إلى بسط هيمنتها على العديد من تلك المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وحلف شمال الأطلسي ومنظمة الدول الأمريكية هذا فضلا على هيمنتها على أهم تلك المؤسسات وهي هيئه الأمم المتحدة باعتبارها المرجع الشرعي الدولي وذلك من خلال تقديم الدعم لها والترويج لدورها الفعال على الساحة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة وضع المحددات لهذا الدور من اجل إن تكون هذه المنظمة أداة طيعة بيدها لتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها التوسعية. فأصبحت الأصوات تسمع من هذه المنظمة عندما تكون هناك مصلحة لها في استعداد وتطبيق القرارات وتغييب تلك الأصوات إذ اقتضت الدول المهيمنة على هذه المنظمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وهي في سعيها هذا تعتمد على قوتها العسكرية من اجل ضمان استمرارية تفوقها الذي يمكنها من مواجهة التهديدات الرامية إلى إلحاق الضرر بمصالحها العليا من خلال تحقيقها العنصر الانسجام في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ، ذات المنحى الدولي الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى تعزيز مكانتها الدولية داخل نسيج النظام الدولي النابع من ثبات وقوة قدرتها السياسية إزاء اتخاذ العديد من القرارات التي تخص المشاكل الدولية فهي تدرك إن تحديات جديدة مثل إدارة العلاقات الدولية تتطلب منها إن تكون مقبولة عالميا ، وبهذا نجدها على الدوام تسعى إلى إحكام سيطرتها على إقامة نظاما عالميا ذات بناء سياسي محكم لا تتوانى يوما عن قيادته (حسين، ٢٠١٣: ٣٠٩)وهكذا استطاعت الولايات المتحدة أن تتناول بأساليبها السياسية ما عجزت عن تحقيقه الترسانة العسكرية الحديثة وأصبح الدور المطلوب الذي تؤديه هذه المنظمة من وجهة نظر أمريكية هو مجرد أن تكون أداة لاستكمال ودعم المبادرات الأمريكية السياسية منها والعسكرية، وخلاف ذلك فان الولايات المتحدة تستطيع إن تستغني عنها وان تعمل بمفردها على الساحة الدولية كما فعلت في كوسوفو. وبهذا فقد حولت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المنظمة من دورها الحقيقي في إن تكون "الحكومة العالمية" إلى مجرد منظمة إنسانية من خلال إنشائها لبعض المؤسسات الدولية التابعة لها لترعى هذه القضايا مثل " اليونيسيف، والانروا، ومنظمة الصحة العالمية oms" والعديد من المنظمات الأخرى كما تمارس الولايات المتحدة الأمريكية دورا فعالا داخل مجلس الأمن الدولي الذي تتمتع فيه بحق النقض (الفيتو) ، من ممارساتها لسياسة الترغيب تارة والترهيب تارة أخرى في مواجه الأعضاء الدائمين بالشكل الذي تستطيع من خلاله إضفاء الشرعية الدولية على استعداد وتمرير العديد من القرارات التي تخدم مصالحها (مصباح، ٢٠٠٧: ٩).

المطلب الثاني: مقومات القوة الاقتصادية والسياسية للصين

الموارد الطبيعية والبشرية

أ. المقومات الطبيعية: تملك الصين من المقومات الطبيعية ما يمكن إن يؤهلها لتحتل مركزا مهما في النظام الدولي والتي تضم المقومات الجغرافية، فضلا عن الموارد الاقتصادية كالمعادن ومصادر الطاقة:

١. العامل الجغرافي ويشمل:

الموقع والمساحة: تعد الصين من أكبر دول العالم مساحة إذ تمثل مساحتها (٩.٦٤٠.٨٢١) مليون م٢ أي ما يعادل ربع إجمالي آسيا، ونفس المساحة الكلية للدول الأوربية الثلاثين. وهي بهذا تأتي في المركز الثالث في العالم بعد روسيا وكندا من حيث المساحة. تحد الصين منغوليا شمالا وروسيا وكوريا الشمالية من جهة الشمال الشرقي، والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي من جهة الشرق، إما من جهة الجنوب فهي محاطة بكل من فيتنام ولاوس وبورما (مينمار) والهند وبوتان والنيبال، وتحدها الباكستان من جهة الجنوب الغربي وأفغانستان وقيرغستان من جهة الغرب ، كما تحد الصين بعد البحر الأصفر كل من كوريا الجنوبية واليابان، إما الفلبين فتقع وراء بحر الصين الجنوبي (السويلم، ٢٠٠٥: ٧٥)يتجاوز طول الخط الساحلي للصين (١٤٠٠٠) كم ويبدو الخط الساحلي بشكل هلال يبرز إلى المحيط والسواحل الصينية نوعان الأول هو السواحل الجنوبية : وهي في معظمها حجرية، إما الثاني فيشمل السواحل الشمالية : وهي في معظمها منبسطة وطينية ورملية والسواحل الحجرية لا تتجمد، لذا يمكن فتحها إمام الملاحة المائية طول السنة، والسواحل المنبسطة الرملية صالحة التطوير السياحة والسواحل الطينية صالحة لصناعة الملح البحري،

حيث توفر المواد الخام للصناعات الكيمياوية وللصين حوالي) ستة ألاف (جزيرة على طول السواحل الصينية أكبرها جزيرة (تايوان) وتليها جزيرة (هاي نان)، إذ تبلغ مساحتها (٣٦) ألف كم٢ (٣٤) ألف كم٢ على التوالي وتوجد أيضا أرخبيلات أخرى مهمة كارخبيل (مياو داو (وأرخبيل) (تشانغ شان) التضاريس: تتميز تضاريس الصين بتنوعها وتباينها وهذا ما يبدو واضحاً من خلال ارتفاع أرضها غرباً وانخفاضها شرقاً (السويلم، ٢٠٠٥: ٧٦).

المناخ: يتسم مناخ الصين بالتنوع فهناك المنطقة الاستوائية المدارية شبه المدارية المعتدلة الدافئة المعتدلة الباردة وتنخفض كميات الأمطار من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي حسب درجة الرطوبة ويتباين معدل كمية تساقط الإمطار في مختلف المناطق، إذ يصل معدل التساقط في سواحل الجنوب الشرقي إلى أكثر من (١٥٠٠٠) ملم، وفي المناطق الداخلية للشمال الغربي اقل من (٢٠٠) ملم

الموارد المائية: تأتي الصين في المرتبة الأولى في العالم في مجال الثروات المائية، إذ تشكل المياه فيها (٢.٨٪) من مساحتها الكلية وتقوم باستغلالها كمورد أساسي للطاقة، حيث تصل الطاقة المائية الكامنة في أنهارها إلى (٦٨٠) مليون كيلو وات ، وتشكل مياهها نحو(٥.٨ %) من مجمل المياه العذبة في العالم، وتصل مساحة أنهارها وبحيراتها إلى نحو (١٦.٦٤) مليون هكتار مربع منها (٥.٠٣) مليون هكتار صالحة لتربية الأسماك والنباتات المائية . فضلا عن أنها تملك حوالي (٣) مليون /م٣ من المياه الإقليمية (حسب اتفاق قانون البحار التابع للأمم المتحدة) (العمر، ٢٠٠٥: ٦١).

ويمكن تقسم الأنهار الصينية على قسمين :

الأول: ويضم الأنهار التي تصب في المحيطات وتحتل مساحة أحواضها (٦٤٪) من مجمل مساحة المياه الصينية إما الأخرى : فهي التي تصب في البحيرات الداخلية أو تختفي في الصحراء والأراضي الملحية ، وتحتل مساحة أحواضها ٣٦٪ من مساحة اليابسة بالبلاد.

ويعد نهر اليانغسي أطول نهر في الصين وثالث انهار العالم بعد نهر النيل في إفريقيا و نهر الأمازون في أمريكا الجنوبية، إذ يبلغ طوله (٦٣٠٠) كم وهو غني بموارد الطاقة المائية وهو الشريان الرئيسي للمواصلات المائية إذ يربط بين شرق البلاد وغربها ويسمى (مجرى الماء الذهبي)، إما البحيرات الرئيسة في الصين فهي بحيرة بويانغ، ودو نغتينغ، وتأيهو، وهو نغسته وغيرها (العمر، ٢٠٠٥: ٦٣).

٢. الموارد الاقتصادية وتشمل :

الأراضي الزراعية: إن الصين تضم أراضي صالحة للزراعة والتي تنتج المحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات وتنتشر هذه الأراضي في مساحات واسعة من السواحل والأراضي الزراعية وأراضي الغابات. وتتركز الأراضي الزراعية في سهول شرقي الصين، وتنتشر المروج بصورة رئيسية في شمالها وغربها ، إما الغابات فتنتشر في المناطق الحدودية الشمال الصين والشرقي وجنوبها الغربي بصورة رئيسة وتمتد الأراضي الزراعية في الصين على مساحة قدرها (١٣٠.٤) مليون هكتار وتنتج الصين العديد من المحاصيل الزراعية منها (القمح والذرة وفول الصويا والكتان والقطن والارز وغيرها). وعلية تعد الصين من أغنى دول العالم في موارد النباتات. كما تعد بيئة الصين صالحة لرعي وتربية الماشية والحقول والأبقار والأغنام إذ يمتد العشب على مساحة تفوق (٤٠٠) مليون هكتار منها (٣١٩) مليون هكتار من المروج الخضراء، وبهذا فهي تعد من الدول الغنية بإعداد وأنواع الحيوانات البرية إذ تعيش على أرضها أكثر من ١٥٪ من حيوانات العالم، المعادن: فقد تم في الصين تحديد احتياطي أكثر من (١٥٦) معدناً ويحتل مجمل احتياطيها المركز الثالث في العالم، ويأتي احتياطي (الفحم والحديد والنحاس والألمنيوم والانيتمون والمولبيدنوم والمنغنيز والقصدير والرصاص والزنك والزئبق) وغيرها من المعادن الرئيسية في مراكز الصدارة في العالم ، وتحتل الصين المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الحديد والأولى في إنتاج الزنك والثالثة في إنتاج الفوسفات والخامسة عالميا في إنتاج اليوكسين، فضلاً عن احتياطها من الطين الزيتي و الفسفور والكبريت وغيرها من المعادن، أما بالنسبة لمعادن الأتربة النادرة احتياطها أكثر بكثير من مجملها لدى بلدان العالم الأخرى (العمر، ٢٠٠٥: ٦٣).

المقومات السياسية للصين

المؤسسات السياسية

هنالك حقيقتاه ينبغي إدراكهما قبل التطرق إلى مؤسسات النظام السياسي الصيني:أولهما: أن النظم الاشتراكية ومن ضمنها الصين لا تؤمن بمبدأ الفصل بين السلطات وتطرح مبدأ مغايراً له وهو مبدأ (وحدة الدولة الذي يرفض تقسيم الوظائف التي تقوم بها سلطة الدولة بين هيئات متخصصة. ويرى أن هذا التقسيم الذي تفرضه الضرورة العملية يجب أن يتم في إطار وحدة الدولة.(عبد، د.ت : ١٥٨).والآخر أن التغيرات التي أجراها النظام على مؤسساته السياسية القائمة لم تكن تلامس الجوهر بقدر ما كانت تلامس المظهر: معتمدة في ذلك على الدستور الصيني لعام ١٩٨٢ وما

أدخل عليه من تعديلات عديدة ابتداءاً من عام ١٩٨٨، ١٩٩٣، ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٤، والتي ركزت على قضايا الانفتاح وتطبيق نظام اشتراكية السوق. وتضم المؤسسات السياسية في الصين ما يلي:

السلطة التنفيذية : وتتكون من المؤسسات الآتية :

أ. **رئيس الجمهورية:** ويتم انتخابه ونائبه من المجلس الوطني لنواب الشعب.

ب.**مجلس الدولة:** يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس الدولة في الصين من رئيس الوزراء وأربعة نواب وخمسة وكلاء، ويمثل الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، ورئيسه الحالي ون جيا ياو)

ج. **اللجنة العسكرية المركزية:** وهي التي تتولى قيادة القوات المسلحة في البلاد وتضم اللجنة الرئيس ونوابه وأعضاءه ومدتها خمس سنوات وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة يضم جيش التحرير الشعبي الصيني (عبد، د.ت : ١٦٠).

أ. الدائرة السياسية العامة.

ب.دائرة أركان الحرب العامة.

ج. دائرة السوق العسكرية العامة.

د. دائرة التجهيزات العامة (عبد، د.ت : ١٥٨).

٢- السلطة التشريعية : والمتمثلة بالمجلس الوطني لنواب الشعب والتي تنقسم على :

أ. المجلس الوطني لنواب الشعب ، والذي يعد بمثابة البرلمان في الدول الغربية

ب.اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، والتي تمثل أعلى سلطة في الدولة.

ت.المجالس المحلية لنواب الشعب ولجانها الدائمة .

وعلى الرغم من إقرار الدستور الصيني بان المجلس الوطني لنواب الشعب هو أعلى أجهزة السلطة غير أن الحقيقة هي أن الحزب الشيوعي هو الذي بيده السلطة الحقيقية في البلاد (غيل، ٢٠٠٩: ٣٠-٣١).

السلطة القضائية: أما بالنسبة للسلطة القضائية الصينية فهي بدورها تقسم على قسمين:

أ. **المحكمة الشعبية العليا:** وهي الجهاز القضائي الأعلى في البلاد وتخضع مسؤوليته إلى المجلس الوطني لنواب الشعب وتقسم على:

١. المحكمة الخاصة

٢. المحكمة العسكرية .

ب.**النيابة العامة:** والتي تقسم بدورها على:

١. النيابة الشعبية العليا .

٢. النيابة الشعبية الخاصة .

٣. النيابة العامة العسكرية (جلال، ٢٠٠٣: ٢٩).

سياسة القوة الناعمة

لقد انتهجت الصين سياسة القوة الناعمة وهي معتمدة في ذلك على أسلوب الإقناع بدلاً من الإكراه، وتعظيم قدراتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة ثقافية دبلوماسية واقتصادية، فضلاً عن المشاركة في المنظمات المتعددة الجنسيات. وكانت أهم السياسات التي سجلت في أجندة القوة الناعمة في الصين هي الرسالة التي يسعى الصينيون إلى نشرها في العالم، ففي نيسان من العام ٢٠٠٦ نظم مؤتمر في بكين لإطلاق حلم الصين " والذي عد محاولة من قبل الصين لربط الجمهورية الشعبية بثلاث أفكار قوية وهي:

أ. التنمية الاقتصادية .

ب.الاستقلال السياسي .

ج. القانون الدولي .

فقد سعت الصين إلى إظهار الفرق بين إيمانها بالسيادة وحق الدول في التخلص من التدخل في شؤونها الداخلية وبين رغبة العالم الغربي بالتدخل لمصلحة خير الإنسانية وإصلاح أحوالها. أن المراقبين الغربيين مرتابون بشأن المدى الذي أحرزته الصين من القوة الناعمة، فأصبح من الصعب المجادلة في أن قوة الصين الناعمة لم تكن قفزة للإمام. وذلك لأن الصين بدأت من نقطة الصفر. إذ اعتقد بعض الباحثين الصينيين بأن بكين

ستبذل كل ما تستطيع من جهد لتحقيق شرعية عالمية دون إحداث تغييرات جذرية في الداخل. فقد عملت الصين على الاستفادة من أخطاء السياسة الأمريكية بدءا برد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الأسيوية في عهد الرئيس كلينتون وصولا إلى ضعف إدارة الرئيس بوش في مواجهة الإرهاب بعد إحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وانعكس ذلك في إتباع الصين لسياسة القوة الناعمة، واستخدامها الإقناع بدلا من الإكراه، وتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة، ثقافية ودبلوماسية واقتصادية، فضلا عن المشاركة في المنظمات المتعدية الجنسيات (هيرن، ٢٠١١: ٣٠٩)أما على الصعيد الإقليمي فقد سعت الصين على امتداد السنوات الأخيرة إلى خلق الظروف المناسبة لتتحول إلى قوة دولية، ولتحقيق ذلك لم تعتمد الصين فقط على الدبلوماسية في مستوياتها الرفيعة بل لجأت إلى أدوات القوة الناعمة، فقد أوجدت الصين في الإطار الأسيوي فكرة أوسع لتطبيق سياسة " القوة الناعمة " والذي يشمل جميع المجالات باستثناء المسائل الأمنية، بما فيها الاستثمار والمساعدات والدبلوماسية الثقافية. كما بدأت الصين ومنذ عام ١٩٩٧ باستخدام بعض تطبيقات القوة الناعمة، إذ دشنت في سياستها استراتيجية توزيع المكاسب الخارجية ما عرف باسم (Strategy Win–Win) وأعلنت أنها ترغب عبر ذلك إلى الاستماع إلى الدول الأخرى بمنطقة جنوب شرق آسيا، وألزمت نفسها بالعمل على إيجاد طريقة للتعامل المرن في منطقة بحر الصين الجنوبي . وفي هذا السياق عملت الصين على رسم صورة ذهنية محببة لها في الخارج تقوم على تسعة ملامح هي دولة محبة للسلام وضحية للإمبريالية، اشتراكية، ضد الهيمنة من العالم الثالث، مساندة لحركات التحرر مستقلة وقوية، ومتعاونة) ولكي ندرك حقيقة ما أنجزته القوة المرنة الصينية من نجاح على الصعيد الإقليمي لابد من إدراك حالة التشابك بين الأهداف المتعددة للصين بمنطقة جنوب شرق أسيا، لاسيما تداخل الأهداف الأمنية مع كل الأهداف الأخرى وصعوبة الفصل بينها جميعا .ونخلص إلى القول أن الصين تبدو اليوم خالية من أي إيديولوجية فلا توجد شيوعية أو اشتراكية أو رأسمالية، ولم يعد يسود هناك سوى البراغماتية . وهذا هو شكل الحكومة التي تهيمن على الصين، وان قادة الحزب سيكون لديهم من الحكمة والواقعية ما يكفي لمعرفة متى يلزم تقديم بعض التنازلات. فكان التطور السياسي الهام الذي حدث بعد (دينغ) قد تمثل في تحول إدارة البلاد من الاعتماد على قائد قد واحد إلى الاعتماد على قيادة جماعية يعبر عنها أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي ويمثل الرئيس مركزها، فقد اتجه قادة الصين الجدد إلى مواصلة سياسة دينغ الإصلاحية مع السعي لمعالجة الآثار السلبية التي نتجت عنها في المجتمع. كما إن الصين لا تريد الخروج من إطار الدولة النامية من أجل الاستفادة من المساعدات الأمريكية لكونها تعد من الدول الأولى بالرعاية، ومن الامتيازات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. فعلى الرغم من امتلاكها للقدرات الاقتصادية الكبيرة إلا أنها ليس لها القابلية على الدخول في منافسة أو صراع سياسي أو عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية لعدم امتلاكها لمقومات القوة السياسية والعسكرية التي تمكنها من الدخول في هذا الصراع (هيرن، ٢٠١١: ٣١١).

المبحث الثالث نشوب تصادم بين الولايات والصين

اولاً: اسباب الداعمة لنشوب التصادم (الاقتصادي والسياسي والعسكري) الأمريكي الصيني.

١. الأسباب الداعمة لنشوب تصادم اقتصادي بين الصين والولايات المتحدة من الجانب الصيني

لقد أصبحت الصين بعد مسيرتها الإصلاحية قوة اقتصادية كبرى قادرة على مناهزة العديد من الدول، الأمر الذي مكنها في ان تكون لها القدرة على التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية، الا انها في نفس الوقت لا تزال غير قادرة على الدخول معها في صدام على الجانب السياسي أو العسكري لأنها حتى الوقت الحاضر لم تستطيع أن تمتلك القوة في هذين الجانبين والتي تمكنها من الدخول في هذا التصادم. وسوف نستعرض في هذا السيناريو العوامل الاقتصادية التي ساعدت الصين على أن تدخل ضمن هذا النشوب. (ديفيد شامبو في، مايكل اي براون واخرون، ٢٠١٠: ٣٧٧).

اقتصادياً:

أ. كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية ومنحها العضوية الكاملة بدلا من صفة مراقب بهدف احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية وتخفيف حدة التوترات بين الهند والصين وتوطيد العلاقات مع باكستان واحتواء الطموح النووي لكوريا الشمالية، وتكمن خطورة هذا التحول نحو جنوب شرق آسيا في استدعائه لتحالف دولي مناوى للولايات المتحدة واختراقه لمنطقة حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى دعم وجودها العسكري وتوطيد منظومة تحالفاتها الإقليمية. وبذلك فان الصين سوف تتمكن من قيادة هذه المنظمة وستكون قطب قادر على مواجهة القطب الأمريكي من الناحية الاقتصادية.

ب.ظهور العديد من الكتابات التي تضم تقديرات لعدد من الباحثين الذين يرون بان الصين سوف تكون أكبر الاقتصادات في العالم بحلول عام ٢٠٥٠، وان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تأتي بعدها في هذا المجال ، الأمر الذي يشكل عاملا داعما لان تخوض الصين صراعا مع الجانب الأمريكي دفاعا عن مصالحها الحيوية العالمية منها والإقليمية (جاك، د.ت: ١٣).

سياسياً:

أ. ظهور نظرية عرفت بـ " نظرية الصين المشرقة التي ترى احتمالية قيام صدام بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لكون أن الأولى تمثل قوة الوضع الراهن بينما تمثل الثانية دولة ذات قوة نامية تستخدم قوتها الناعمة المتمثلة بنجاحها الاقتصادي الذي حققته منذ قيامها بالإصلاحات في عام (١٩٧٩).وفي هذا الإطار قامت الصين بتوظيف العديد من العوامل السياسية والعسكرية المساعدة لها الدولية والإقليمية والداخلية من أجل اسناد موقفها في حال اضطرت للدخول في تصادم اقتصادي مع الولايات المتحدة وأهم هذه العوامل:

ب.اصرار الصين على تحقيق طموحاتها الإقليمية والعالمية في الإطار الأمني والاقتصادي والسياسي في اقليم آسيا–الهادئ مما قد يدفع بها نحو المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل (بريجيسكي، ٢٠٠٧: ٧٦).

ج.جان صعود قوة جديدة متمثلة بالصين سوف ينتج عنه صراع حتمي وعدم استقرار جيوبولوتيكي لذلك ينبغي على الولايات المتحدة ان تستعد للصراع القادم مع الصين .

د. قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سياساتها واستراتيجياتها على الصين وروسيا للإبقاء على دورها المهيمن على البيئة الدولية وقيادتها للنظام الدولي خاصة مع قيام التحالف الروسي الصيني الذي مثل تحديا للولايات المتحدة، فضلا عن قيام الصين بتعزيز العديد من التحالفات في منطقة آسيا الهادئ والتي تشكل هي الأخرى تحديا للولايات المتحدة مما ينذر بعودة أجواء الحرب الباردة ونشوب صراع بين الولايات المتحدة والصين (بريجيسكي، ٢٠٠٧: ٧٧).

هـ.بدأت الصين منذ بداية عام ٢٠١٢ باحكام قبضتها على الملاحة في بحر الصين الجنوبي بعد أن كان يشهد صراعا بين الدول المطلة عليه، من خلال اقامتها لقاعدة بحرية استراتيجية في جزيرة هاينان وتسييرها لدوريات بحرية من غواصاتها النووية للسيطرة على انشطة الملاحة والصيد واستخراج النفط. وعليه فقد أصبح الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يحظى بموافقة دول اسيوية عديدة باتت تخشى تصاعد المد الصيني لاسيما مع اقدام بكين على منع إقامة آية مناورات عسكرية في البحر الاصفر وبحر الصين الجنوبي.

و. سعي بعض الدول لامتلاك برامج نووية ذات تطبيقات عسكرية مثل (فيتنام) بعد اجراء كوريا الشمالية الأولى تجاربها النووية في التاسع من اكتوبر عام ٢٠٠٦ وخرقها لالتزاماتها وفقا لمعاهدة حظر الانتشار النووي ، الأمر الذي أدى إلى تعقد المعضلة الأمنية لدول الإقليم الذي تتضمن كل اطرافه دول تمتلك السلاح النووي مثل الصين والهند وباكستان فقد تلقت فيتنام دعما أمريكيا من خلال توقيعها اتفاقية معها تسمح لها باستخدام التكنلوجيا النووية الأمريكية وتطبيقاتها ، ويشمل تخصيب اليورانيوم بهدف ضمها للتحالف المناوي للنفوذ الصيني مستغلة بذلك حالة العداء المتصاعد بين الدولتين (يونس، ٢٠١٢: ٩٢).

ز. احتمالية قيام الولايات المتحدة بالدفاع عن تايوان في مواجهة الصين، إذ إنها لازالت مستمرة بتقديم المساعدات العسكرية من خلال بيعها الأسلحة لها وحثها على إعلان استقلالها مما قد يدفع بالولايات المتحدة للدخول في النزاع السياسي العسكري القائم بين كل من الصين وتايوان.

ح.من جانب آخر حاولت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان السيطرة على منطقة آسيا –الهادئ وهذا ما بدا واضحا من خلال الوجود العسكري الدائم في الإقليم ومحاولتها أضعاف النفوذ الصيني بتعزيزهما لحلف الناتو وتوسيع نطاقه وكذلك ضم كل من كوريا الجنوبية وتايلند والفلبين واستراليا ضمن الحلف الأمريكي الياباني في المنطقة الأمر الذي لطالما عارضته الصين (يونس، ٢٠١٢: ٩٣).

العوامل المساعدة لقيام التنافس على قيادة النظام الدولي

١. العوامل المساعدة الصينية:

لقد امتلكت الصين ضمن هذا عدة عوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية تحاول توظيفها من اجل ان تكون قادرة على الدخول في تنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في المجال الاقتصادي. وهذه العوامل هي:

اقتصادياً :

أ. انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية على قدم المساواة وفي نفس الدورة مع تايوان التي طالما رفضت اعتبارها كيانا دوليا مستقلا .

ب.لقد كان للضوابط المؤسساتية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على المعاملات التجارية الدولية الأثر الكبير في تراجع البعد العسكري الاستراتيجي التهديد والتهديد المضاد" امام البعد التنافسي حول مصادر القوة الناعمة.

ج. تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني اذ تشير التقارير إلى أن الصين سوف اقتصادية عظمى في العالم) على الرغم من أنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والتي لا تكنلوجيا عالية، خصوصا في ظل التنامي الواضح في القدرات الاستراتيجية الصينية الأمر يعمل على تضييق الفجوة بين الصين والعالم المتقدم (التحولات الدولية المعاصرة، القاهرة، ٢٠٠٨: ٤٥).

د. لجوء الصين إلى تبنى استراتيجية تحقيق اعلى معدلات التصدير الأمر الذي شكل جانبا مهما في زيادة حدة التنافس بين الجانبين.

هـ. وجود التكتلات الأمنية والاقتصادية وتزايد دورها في شؤون المنطقة التي تدفع باتجاه بناء الثقة والحوار في منطقة آسيا المحيط الهادئ ومن بينها منتدى الآسيان الإقليمي هذا فضلا عن وجود عامل مشترك بين البلدين يحول دون تحقيق هذا السيناريو وهو عامل الاعتمادية المتبادلة بين الجانبين الأمريكي والصيني خاصة في الجانب الاقتصادي سواء كان ذلك من خلال الشركات الاستثمارية العاملة في الصين أو ما تقوم به الصين من دور اقتصادي مهم في الإقليم. اذ تشير معظم المؤشرات إلى امكانية زوال العوامل التاريخية للصراع وتوجه العلاقات بينهما نحو السلام خصوصا في المسائل المتعلقة بالأمن القومي (التحولات الدولية المعاصرة، القاهرة، ٢٠٠٨: ٤٦).

سياسياً وعسكرياً:

أ. اتباع الصين لسياسة إقامة اليات للتعاون الإقليمي المتعدد الاطراف منذ عام ٢٠١٠ لدعم واستقرار المنطقة، بالمقابل فقد لجأت الولايات المتحدة لتأسيس تحالفات بينها وبين دول المحيط الهادئ مثل اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من القوى الإقليمية الأخرى.

ب.استمرار الدعم العسكري الأمريكي لتايوان وتشجيعها على التوجه نحو الاستقلال لدى صانع القرار فيها.

٢. **العوامل الداعمة الأمريكية:** فهنالك داعم واحد من جانب الأمريكي وهو:

قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدفع اليابان إلى تعديل معاهدة الدفاع والأراضي المشتركة لزيادة القوة العسكرية اليابانية، كما انها قامت بنسج خيوط تحالف جديد مع الهند الإقامة " توازن قوى جديد في آسيا بهدف احتواء الصين. ومن خلال هذه العوامل نستطيع القول إن هنالك العديد من الأسباب الداعية إلى استمرار الحالة القائمة بين هذين البلدين منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الحاضر، لكن في نفس الوقت يلاحظ وجود أسباب أخرى ممكن ان تنهي حالة التنافس القائمة بينهما وتحولها إلى حالة من حالات الشراكة الاستراتيجية ولكن هذه المرة كان للولايات المتحدة النصيب الأكبر من العوامل المعيقة للدخول في هذا. (بريجيتيسكي، ٢٠٠٤: ١٣٣).

ثانياً: العوامل المعوقة لقيام هذا التنافس: وفي هذا الجانب يلاحظ أن هناك اسباباً

امريكية فقط تعمل على العاقة ويمكن اجازها بالآتي:

أ. التقارب النسبي لرؤى معظم الاطراف المعنية من بعض المسائل الدولية التي شغلت العالم بعد الحرب الباردة ومن أهمها الحرب على الإرهاب على الرغم من اختلاف الدوافع الحقيقية لها. احتفاظ الولايات المتحدة بالية الموازنة في سياستها الخارجية تجاه الصين وهي الآلية المعتمدة في حالة إدراك وجود تهديد للاستقرار القائم في نظام معين (دولي أو اقليمي) (دياب، ٢٠٠٨: ١٢٥).ومما تقدم نستنتج تميز العوامل الداعمة لهذا العوامل المعيقة له ، فقد كان للتنافس الحاصل في العلاقات بين هذين البلدين خاصة في الجانب الاقتصادي اثرا في استمرار حالة التنافس في هذا الجانب وفي جوانب أخرى الا انه وفي نفس الوقت كان الملامح القوة الفردية التي تميزت بها الولايات المتحدة الأمريكية وفي جميع المجالات اثرا واضحا في احتمالية حاجة الصين في اللجوء إلى بناء شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على ما تحتاجه منها.

الخاتمة

يتضح من خلال تتبّع مسار العلاقات الأمريكية–الصينية بعد الحرب الباردة أنها علاقات اتسمت بقدر كبير من التعقيد والتداخل بين جوانب التعاون والصراع في آنٍ واحد. فقد شكّل انتهاء الحرب الباردة نقطة تحوّل في النظام الدولي، مع بروز الصين كقوة اقتصادية وعسكرية صاعدة تسعى لإعادة صياغة موقعها العالمي، في مقابل الولايات المتحدة التي حرصت على الحفاظ على موقعها كقوة مهيمنة. وقد أدّى هذا التناقض البنيوي إلى بروز سياسات التنافس الاستراتيجي في ملفات عديدة، مثل التجارة الدولية، والأمن في شرق آسيا، وقضية تايوان، إضافة إلى دور كل منهما في المؤسسات الدولية.ومع ذلك، لم تُلغِ مسارات التوتر الحاجة المتبادلة للتعاون، خاصة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية وسلاسل التوريد العالمية، مما جعل العلاقات بين البلدين أقرب إلى نموذج "التنافس–التعاوني" الذي يجمع بين الاحتواء من جهة، والانخراط المشروط من جهة أخرى. وقد أثبتت العقود الماضية أن أي اختلال كبير في هذه العلاقة سينعكس على الاستقرار الدولي والاقتصاد العالمي بصورة عميقة.وبناءً

على ذلك، يمكن القول إن العلاقات الأمريكية–الصينية بعد الحرب الباردة ليست علاقة صفرية، بل علاقة تحكمها موازين القوة، وحسابات الأمن القومي، ومنطق الاعتماد المتبادل. ومع استمرار صعود الصين وتحوّل النظام الدولي نحو التعددية القطبية، سيظل مستقبل هذه العلاقة أحد أبرز العوامل المحددة لشكل النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

قائمة المصادر

أولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية :

١. خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية الصينية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠٠٤.

٢. زينب جبار شرهان الحسناوي، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية الصينية ١٩٤٤–١٩٤٩، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٩.

٣. شكرية عباس قاسم، العلاقات الصينية الإيرانية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٤. سلام فاضل حسون المسعودي، هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الأمريكي على الصين ١٩٦٩–١٩٧٧، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

١. أليفي دولفوس، العولمة وحقيقتها، ترجمة عبد الرحيم حزل، الدار البيضاء، دار الثقافة،٢٠٠٣.

٢. السيد ولد اباه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ط١،الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.

٣. ارسنت ماندل، الاتحاد السوفيتي في ظل غورباتشوف، ترجمة بوك الخوري، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩١

٤. باتيس غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة دلال ابو حيدر، دار الكتاب العربي، لبنان، ٢٠٠٩.

٥. جعفر حسن عريبي، العولمة والعالم، إدارة وأدوات، دار المحمية البيضاء، بيروت،٢٠٠١.

٦. د. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، ط١، دار الكتب العلمية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٣.

٧. سيمور هيرش، ثمن القوة سنوات كيسنجر في البيت الأبيض، تقديم نزار حمدون، ترجمة خالد اسماعيل الصفار، المطبعة العربية، بغداد، ٢٠٠٠.

٨. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦.

٩. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكبون،الجزائر،٢٠٠٧.

١٠.فيرجينيا برودين ومارك سلدن، السر المعروف مبدأ نيكسون في آسيا، ترجمة احمد طريين ونصير كاروري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٤.

١١.فولفجانج هيرن، التحدي الصيني، ترجمة: محمد رمضان حسين، كتاب العربية١٤، ٢٠١١.

١٢.محمد موسى، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ط١، دار البيارق للنشر، بيروت،١٩٩٦.

١٣.مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم، ط١، ترجمة: فاطمة نصر، اصدارات سطور الجديدة، د.ت.

١٤.هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين انموذجا، ط١، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٢.

١٥.هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية، بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية، ط١، دار العربية للعلوم، ٢٠٠٨.

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

1. Allen S. Whitney and David sham Baugh, U. S. china Relations in the 1980, strategy for peace (Loudon, Royal Institutes for International Affairs, 1982, p. 34.
2. Of The United States Congress, by Donald C. (1) The Encyclopedia Bacon (Editor), Morton Keller (Editor), Roger H. Davidson (Editor), New Yourk, Simon and Schuster, 1995, vol 3.p:135.
3. -٣Joseph S. nye, what new world order, the new world order, p.13.
4. Lawrence D. Freedman, Order and Disorder in the New World, the new world order. Foreign Affairs, volum 71no1,1991.p.20

5. Joseph S. nye, what new world order, the new world order, Foreign Affairs, volume 71 no, 2,1992, p.12.

رابعاً: الصحف والمجلات:

١. احمد دياب، العلاقات الصينية الأمريكية بين التعاون والصراع السياسية الدولية، العدد ١٧٣، مج٤٣، ٢٠٠٨.

٢. الصغير الرحماني، النظام العالمي الجديد: رؤية نقدية، المجلة العربية للدراسات الدولية، المعهد العربي للدراسات الدولية، ١٩٩٢.

٣. السيد امين شلبي، الصين في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، مج٤٥، ٢٠١٠.

٤. توفيق عبد العزيز السويلم، نموذج الصين الاقتصادي وتفعيل العلاقات معه، تجارة الرياض، العدد٥١٠، الرياض، الغرفة التجارية الصناعية، ٢٠٠٥.

٥. درية شفيق، بسيوني المثلث الاستراتيجي وتوازنات القوى في الثمانينات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، القاهرة، ١٩٩٠.

٦. رفاه شهاب الحمداني، خصخصة العنف ودوره في تنظيم الحروب الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العددان ٣٥-٣٦، ١٩١٤.

٧. سوسن حسين، خلاصة بحث فرانسوا هيزبورج "الدروس الاستراتيجية لحرب الخليج "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، ١٩٩١.

٨. محمد نعمان جلال، تسليم الراية في القيادة الصينية الابعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢، ٢٠٠٣.

خامساً: مقالات في الدوريات:

١. احصائيات الصادرة من الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠١١.

سادساً: دراسات وأبحاث:

١. برايان داين وريتشارد لنيل ومايكل سميت، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر دار الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤.

٢. بطرس غالي، الابعاد الجديدة لتنظيم السلاح ونزع الاسلحة في فترة ما بعد الحرب الباردة، دراسات دولية، جمعية الدراسات الدولية، العدد ٤٧، تونس،١٩٩٣.

٣. جوزيف ناي وهيلاري نكلينتون وتيم دون، مستقبل القوى الأمريكية، دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٠٥، ٢٠١١.

٤. جوناثان بولارك، تطور الفكر الاستراتيجي الصيني في روبرت أونيل و د. هورنز، اتجاهات جديدة في التفكير الاستراتيجي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥.

٥. خليل محمد خليل بوعلان، توزيع القوى الاقتصادية في العالم الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا الاتحادية واليابان كقوة اقتصادية عظمى، بحث مقدم إلى جامعة حلوان كلية الآداب والعلوم الانسانية، مصر، ٢٠٠٩.

٦. دومنيكو كالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة وتهميش الأمم المتحدة، ترجمة مالك الواسطي، شؤون سياسة، العدد الثاني، ١٩١٤.

٧. عبد المنعم سعيد، ما بعد الحرب الباردة النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، كتاب العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، مركز الدراسات العالمية الاستراتيجية، ١٩١٤.

٨. معتصم صديق، نظريات العلاقات الدولية في عالم متغير...خلاصة الواقعية، دراسات وابحاث، ٢٠١٣.

٩. مكسيم لوفا بفر، السياسة الخارجية الأمريكية، عويدات للطباعة والنشر، ٢٠٠٤.

١٠. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠.

List of Sources

First: University Theses and Dissertations:

1. Khader Abbas Atwan, The Future of US-China Relations, Published Master's Thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2004.
2. Zainab Jabbar Sharhan Al-Hasnawi, The American Position on the Chinese Civil War 1944-1949, Published Master's Thesis, College of Education, University of Basra, 2009.
3. Shukriya Abbas Qasim, Sino-Iranian Relations in the Post-Cold War Era, Published Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2007.

4. Salam Fadhil Hassoun Al-Masoudi, Henry Kissinger and His Role in the US Opening Up to China Policy 1969-1977, Doctoral Dissertation, College of Arts, University of Baghdad, 2008.

Second: Arabic and Translated Books:

1. Alevi Dollfus, Globalization and Its Reality, translated by Abdul Rahim Hazal, Casablanca, Dar Al-Thaqafa, 2003.
2. Al-Sayed Ould Abah, The World After September 11, 2001, 1st ed., Arab House for Sciences, Beirut, 2005.
3. Ernest Mandel, The Soviet Union Under Gorbachev, translated by Bouk Al-Khoury, Dar Al-Wahda for Printing and Publishing, Beirut, 1991.
4. Patis Gill, The Rising Star: China and a New Security Diplomacy, translated by Dalal Abu Haidar, Arab Book House, Lebanon, 2009.
5. Jaafar Hassan Oraibi, Globalization and the World: Management and Tools, Dar Al-Mahmiya Al-Bayda, Beirut, 2001.
6. Dr. Haidar Ali Hussein, US Policy and the Future of the International Order, 1st ed., Scientific Books House, Arab Community Library for Publishing and Distribution, Amman, 2013. 7.
7. Seymour Hersh, The Price of Power: Kissinger's Years in the White House, introduction by Nizar Hamdoun, translated by Khaled Ismail Al-Saffar, Arab Press, Baghdad, 2000.
8. Abdel-Muttalib Abdel-Hamid, Economic Globalization: Its Organizations, Companies, and Repercussions, University Press, Alexandria, 2006.
9. Amer Misbah, Theoretical Trends in International Relations, 1st ed., University Press, Ben Akboun, Algeria, 2007.
10. Virginia Brodin and Mark Selden, The Secret Known: The Nixon Doctrine in Asia, translated by Ahmed Tarayen and Nassir Karouri, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1974.
11. Wolfgang Hern, The Chinese Challenge, translated by Muhammad Ramadan Hussein, Arab Book 14, 2011.
12. Muhammad Musa, International Relations After World War II, 1st ed., Al-Bayariq Publishing House, Beirut, 1996. 13. Martin Jacques, When China Rules the World, 1st ed., translated by Fatima Nasr, Sotor Al-Jadeeda Publications, n.d.
13. Hanaa Abdel Ghaffar, Foreign Direct Investment and International Trade: China as a Model, 1st ed., Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2002.
14. Hadi Qubaisi, American Foreign Policy: Between Two Schools of Thought – Neoconservatism and Realism, 1st ed., Arab Scientific Publishers, 2008.

Third: Foreign sources:

1. Allen S. Whitney and David sham Baugh, U. S. china Relations in the 1980, strategy for peace (Loudon, Royal Institutes for International Affairs, 1982, p. 34.
2. Of The United States Congress, by Donald C. (1) The Encyclopedia Bacon (Editor), Morton Keller (Editor), Roger H. Davidson (Editor), New Yourk, Simon and Schuster, 1995, vol 3.p:135.
3. -٣Joseph S. nye, what new world order, the new world order, p.13.
4. Lawrence D. Freedman, Order and Disorder in the New World, the new world order. Foreign Affairs, volum 71no1,1991.p.20
5. Joseph S. nye, what new world order, the new world order, Foreign Affairs, volume 71 no, 2,1992, p.12.

Fourth: Newspapers and Magazines:

1. Ahmed Diab, Sino-American Relations: Between Cooperation and Conflict in International Politics, Issue 173, Vol. 43, 2008.
2. Al-Saghir Al-Rahmani, The New World Order: A Critical Perspective, Arab Journal of International Studies, Arab Institute for International Studies, 1992.
3. Al-Sayed Amin Shalabi, China in American Strategic Thinking, International Politics Journal, Issue 191, Vol. 45, 2010.
4. Tawfiq Abdul Aziz Al-Suwailem, The Chinese Economic Model and Activating Relations with It, Riyadh Chamber of Commerce, Issue 510, Riyadh, Chamber of Commerce and Industry, 2005.
5. Doria Shafiq, Bassiouni: The Strategic Triangle and the Balance of Power in the 1980s, International Politics Journal, Issue 101, Cairo, 1990.
6. Rafah Shihab Al-Hamdani, The Privatization of Violence and Its Role in Organizing New Wars in the Post-Cold War Era, Political Issues Journal, Al-Nahrain University, College of Political Science, Issues 35-36, 1914.

7. Sawsan Hussein, Summary of François Heisbourg's research, "Strategic Lessons from the Gulf War," International Politics Journal, Issue 106, 1991.
8. Muhammad Numan Jalal, "The Transfer of Power in Chinese Leadership: Dimensions and Implications," International Politics Journal, Issue 152, 2003.
Fifth: Articles in journals:
1. Statistics issued by the United Nations: The United Nations Human Development Report for 2011.
Sixth: Studies and Research:
1. Brian Dine, Richard Linnell, and Michael Smith, Issues in World Politics, translated and published by Dar Al Khaleej for Research, 2004.
2. Boutros Boutros-Ghali, The New Dimensions of Arms Regulation and Disarmament in the Post-Cold War Era, International Studies, International Studies Association, No. 47, Tunis, 1993.
3. Joseph Nye, Hillary Clinton, and Tim Dunne, The Future of American Power, Global Studies, Emirates Center for Strategic Studies and Research, No. 105, 2011.
4. Jonathan Pollard, The Evolution of Chinese Strategic Thought in Robert O'Neill and Dr. Horns, New Directions in Strategic Thinking, translated by the Research and Information Center, Baghdad, 1985.
5. Khalil Muhammad Khalil Bu'lan, The Distribution of Economic Power in the World: The United States of America, China, the Russian Federation, and Japan as Major Economic Powers, research paper submitted to Helwan University, Faculty of Arts and Humanities, Egypt, 2009.
6. Domenico Calo, The New International Order: Between Hegemony and the Marginalization of the United Nations, translated by Malek Al-Wasiti, Political Affairs, Issue 2, 1914.
7. Abdel Moneim Said, Post-Cold War International Order: Between Chaos and Stability, Arabs in Global Strategies, Amman, Center for Global Strategic Studies, 1914.
8. Mu'tasim Sadiq, Theories of International Relations in a Changing World...A Summary of Realism, Studies and Research, 2013.
9. Maxime Levavre, American Foreign Policy, Oweidat Printing and Publishing, 2004.
10. Yamen Khaled Youssef, The Reality of International Balance After the Cold War and Its Future Prospects, Publications of the Syrian General Authority for Books, Ministry of Culture, Damascus, 2010.